التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري

اسماعيل صبري عبد الله

رئيس منتدى العالم الثالث.

أولاً: التنمية المستقلة: مراحل تكوّن المفهوم

١ ـ القلب والتخوم

في البدء كان نموذج القلب والتخوم الذي نشره في عام ١٩٥٠ الاقتصادي الأشهر راؤول بريبش في **مجلة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية** والذي أوضح أن التخلف في التخوم يرجع أساساً إلى ما يمارسه القلب (الدول الرأسمالية الكبيرة) في تعامله معها. وكانت دول كثيرة في أمريكا اللاتينية، وفي مقدمتها البرازيل والأرجنتين (وطن بريبش) قد استفادت من بعض الإنفاق الضخم على الحرب العالمية الثانية وانتشرت فيها الدعوة إلى التنمية ومحاولات الأخذ بأسبابها قبل أن تضع الحرب أوزارها. وكان هو من أهم دعاتها والمشتغلين بها. وكانت النتائج دون المتوقع بكثير، مما حمل عدداً من الاقتصاديين للبحث في أسباب الإخفاق. ومن الغريب أن أهل الاقتصاد وقادة السياسة، بل وسائل الإعلام في الوطن العربي لم تهتم حتى هذه اللحظة بما جرى ويجري في أمريكا اللاتينية. وكثير مما يعد عندنا جديداً في الفكر أو الممارسة سبق أن طبقته دول من تلك القارة وتبين قصوره. وقد أعاد بريبش صياغة نموذجه وتعميق نظرته في الوثيقة التي أعدها للمؤتمر التأسيسي للأنكتاد (وكان أمينه العام) في عام ١٩٦٤. وهكذا ذاعت نظرية القلب والتخوم[١] في أوروبا ثم في آسيا وأفريقيا.

(١) أفضل هذه الترجمة للاصطلاح Center and Periphery على الترجمة الشائعة «المركز والأطراف». وفي **المعجم الوسيط**: «قلب كل شيء وسطه ولبه ومحضه». وفي **الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية**: «التخم منتهى القرية أو الأرض، وتخومها حدودها». انظر ذلك في: مجمع اللغة العربية (القاهرة)، **المعجم الوسيط**، ٢ ج (القاهرة: المجمع، [د. ت.])، واسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ٦ ج (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩).

٢ ـ نظرية التبعية

وقد ولّدت هذه النظرية نشاطاً بحثياً واسع النطاق طور أو عمق بعض مكوناتها. وقد اهتم اقتصاديو أمريكا اللاتينية اهتماماً خاصاً بآلية تأثير القلب في التخوم، ووضعوا نظرية التبعية التي ذاع صيتها حتى وصلت إلى أرض العرب في السبعينيات من القرن العشرين. وكتب فيها عدد غير قليل من المبرزين، ويطلق عليهم اسم «مدرسة التبعية» وفي مقدمتهم: دوس سانتوس، وسلسيو فورتادو، وجندر فرانك، وإ. ف. كاردوزو. والتبعية بهذا المعنى آلية موضوعية وليست وليدة ارتباط سياسي. فحين يتلقى بلد متخلف معونات من دولة كبرى فإن استخدام هذه المعونة ينشئ رباطاً سرياً بين مستخدمي المعونة ومانحيها أولى صوره إنفاق الجزء الأكبر منها للشراء من سوق الدولة المانحة ودفع مرتبات الخبراء الذين يعاونون في استخدام المعونة. ومن استفاد من المعونة يطمع في مزيد منها من الدولة نفسها أو من أخرى مثيلة لها. أما القروض (الميسرة أحياناً أو المصحوبة بمبلغ منحة) تلزم بسداد الفوائد والأقساط، وندر من دول العالم الثالث من أوفى بهذا الالتزام، وتراكمت عليها جميعاً الديون وفوائدها مع عجز متزايد عن السداد. وتلك مشكلة معروفة وبلغت الذروة في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي. وبطبيعة الحال ينفق الجزء الأكبر من القرض في أسواق البلاد المقرضة ويحضر من أبنائها الخبراء الذين لا غنى عنهم. وثمة خطر أكبر يتمثل في أن المقرض يختار المشروع الذي يمول من القرض وبغض النظر عن الأولويات التي تفرضها الأوضاع الفعلية للمجتمع والاقتصاد. وكثيراً ما أعدت حكومات خططاً للتنمية مبنية على تلك الأولويات. وما أوسع البون بين برامج الخطة والمشروعات المنفذة. وفي كل ذلك لم يفرض أحد على الحكومة المقترضة أي شيء، وحق المقرض في اختيار وجه استخدام القرض مشروع ولا مجال لرفضه إذا لم تجد الحكومة المعنية التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات الخطة المعدة وفقاً لأولوياتها. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فهو بطبيعة الحال رهن بما يرى فيه المستثمر ما يحقق له أكبر ربح ممكن. وكلما زاد اعتماد الحكومة على الاستثمار الأجنبي تعاظم دور الأجانب في تشكيل الاقتصاد الوطني. وذلك ناهيك عن التسهيلات والإعفاءات وغيرها من صور تدليل المستثمرين الأجانب الذي تتنافس فيه معظم دول العالم الثالث. ومن أكبر مظاهر العبث في هذا المجال يظهر الإعفاء من الضرائب. فالشركة الأمريكية التي لا تدفع ضرائب عندنا، تدفع في أمريكا حيث نظام الضرائب دقيق ومتزمت. ومن الناحية الفكرية يتعارض تماماً مع اقتصاد السوق القائمة على المنافسة أن تمنح الحكومة لبعض المنتجين مزايا لا يتمتع بها منافسوهم. وأخيراً حتى حيث لا تحتاج حكومة إلى تمويل أجنبي (مثل دول النفط القليلة السكان) ودفعت الثمن بالكامل بمجرد أن يسلمها المورد مفتاح مصنع متكامل تترك مجالاً للتبعية. إذ إن هذه الصيغة تصنع حبلاً سرياً بين الشركة المحلية وبين تلك التي أقامت المصنع: استيراد بعض مستلزمات الإنتاج عن طريقها، وكذلك وسائل الصيانة وقطع الغيار، وكل

بعدما كانت الملكية الفكرية مقصورة على العلامة التجارية أصبحت بفضل الغات ومنظمة التجارة العالمية تضمن المنتج وعملية تصميمه!

جديد تكنولوجي إذا أرادت الشركة المحلية التصدير على نطاق ملموس ومطرد. وفي العادة يحضر مع المصنع الجديد خبراء من الشركة الموردة لتدريب خبرات محلية والسهر على مستوى تشغيل الآلات وتحديد المسؤولية عن أي عطل يمكن أن يكون في الآلة قبل تركيبها، وبالتالي يكون تغييرها على نفقة المورد، أو تقع المسؤولية على الإدارة والعمالة المحلية فيتعين دفع ثمن الآلة الجديدة الذي يمكن أن يكون قد ارتفع.

وحتى إذا استبعدنا التمويل الأجنبي يبقى ما هو أخطر: «التبعية التكنولوجية». فمعظم أقطارنا تتبنى سياسة استيراد التكنولوجيا أو نقلها. وفي واقع الأمر ليس فيما تفعل شيء من ذلك: فالآلة والمصنع يردان مصحوبين بكراسة معلومات تشبه ما يحصل عليه المرء منا عند شراء سيارة تشرح كيف تحرك الآلة وعلى أي زر يضغط إذا ظهر عيب ما في حركتها. إن مشتري المصنع في أحسن الأحوال يتعلم تقنية تشغيل ولكنه لا يحصل بأية حال على هندسة الآلات. ومعنى التكنولوجيا الحقيقي هو التركيب الهندسي المبني على معرفة نظريته وطبيعته التي صممت الآلات في ضوئهما. وهذا ما تحميه براءة الاختراع أو شهادة الملكية الفكرية، والذي لا تبيعه الشركة المالكة إلا إذا تقادم أو تمكنت شركات أخرى من إنتاج بديل له. وبعد أن كانت هذه الملكية مقصورة على العلامة التجارية أصبحت بفضل الغات ومنظمة التجارة العالمية تضمن المنتج وعملية تصميمه. ولنذهب أبعد من ذلك فلو دفعنا ما يلزم فكيف يتأتى أن نختار أفضل تكنولوجيا لنا؟ فما لم يكن لدينا قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية لا بد من أن نعجز عن اختيار عن علم. فالآلة ليست بديلاً للإنسان لأنها من صنعه ولأن أحدث الآلات التكنولوجية وأعقدها تبقى عاجزة أو ميتة في غيبة البشر العارفين بتصميمها والقادرين على تشغيلها.

ولم يكن غريباً أن تظهر نظرية القلب والتخوم في أمريكا اللاتينية قبل غيرها. فمعظم بلدان تلك القارة قد حصل على الاستقلال السياسي منذ قرن أو أكثر. وحاول بعضها التنمية بالمعنى الدارج منذ العشرينيات من القرن الماضي (ثورة المكسيك المعروفة). وأقبل أكثرها على التصنيع بالذات بشكل كثيف بعد الحرب العالمية الثانية. وهي في مجموعها أقطار غنية بالموارد الطبيعية. ومع النجاح هنا وهناك في مشروعات التنمية غلبت على تلك الأقطار ظواهر خطيرة. وكانت أولى تلك الظواهر الاعتماد على الغير بشكل أساسي. وعلى سبيل المثال حققت البرازيل في الستينيات والسبعينيات معدلات نمو اقتصادي عالية بكل المقاييس. وكانت الدول الغربية والمؤسسات الدولية تنوه بالمعجزة البرازيلية التي أصبحت من مصدري المصنوعات إلى أمريكا وأوروبا. وكان هذا في نظر أهل الغرب كافياً للتغني بالنموذج البرازيلي مع غض النظر عن الحكم العسكري الدكتاتوري وإهدار حقوق الإنسان وتخريب في البيئة وانشطار المجتمع إلى مجتمعين: قلة تشكل مجتمعاً «حديثاً» مرتبطة عضوياً بالشركات المتعدية الجنسية، والآخر يضم الأغلبية الساحقة من المواطنين يسمى «التقليدي» يعيشون في حالة فقر[٢]. وتعمق نقد

---

(٢) خصصت في كتابي **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد** مبحثاً لـ «النموذج البرازيلي» وأبرزت فيه خطورة الاعتماد على الغرب: فتمويل النمو اعتمد بشكل أساسي على القروض في وقت زادت فيه أموال البنوك بسبب عوائد النفط وتنافست البنوك الكبرى في تخفيض سعر الفائدة الحقيقي إلى ما لا يزيد على ٢ بالمئة. وكانت أسواق أوروبا =

الاقتصاديين غير التقليديين لمفهوم التنمية السائد ووصفه ج. فرانك بأنه «تنمية التخلف». وركز بعضهم على قضية «المجتمع المزدوج» وبوادر الكوكبة[٣].

٣ ـ طبيعة رأسمالية التخوم

وكان أمراً طبيعياً في ضوء مفهوم التبعية أن يدور البحث والتحليل حول طبيعة ودور الرأسمالية المحلية في التنمية. وبالذات لماذا لا تسير هذه الرأسمالية على مسيرة الرأسمالية الغربية في توحيد السوق الوطنية وتبني المشروعات التي تنهض بالاقتصاد القومي وحمايته من نفاذ الشركات المتعدية الجنسية؟ وقد اكتفى كثير من الباحثين بأحكام كلية على الطبقة في مجموعها دون غوص في البحث عن العوامل التي دفعت الرأسمالية لتقبل الانخراط في التبعية. ومن أشهر ما قيل في هذا الصدد ما جاء في كتابات دوس سانتوس وسمير أمين وغيرهما من أنها برجوازية كومبرادورية. ولفظ «كومبرادور» برتغالي الأصل شاع في الصين لأن كثيراً من أثرياء البرتغال كانوا يأنفون العيش في أقصى الأرض ومن ثم كانوا يستأجرون تاجراً طيباً ليدير أعمالهم مثل ناظر العزبة الذي يديرها لحساب صاحبها المقيم بالقاهرة وغير المرتبط بالنشاط الزراعي. وفي الحضر المصري ظهر تعبير «وكيل أعمال». وكان الحزب الشيوعي الصيني يخص هذه الفئة التي أثرت على حساب الفلاحين وأصحاب الأرض وقد ميزها من بقية الطبقة الرأسمالية لأنها في خدمة الأجانب ولا رباط بين تقدم الصين في مجموعها وبين مصدر رزقها. وعن الصين أخذ بعض الباحثين مقولة «البرجوازية الكومبرادورية» لتأكيد أن الرأسمالية في بلدان العالم الثالث قد تخلت عن الهدف الوطني المتمثل في تحرير وتدعيم بنية الاقتصاد الوطني ووضعت نفسها في خدمة الشركات الأجنبية. ولكن شيخ الاقتصاديين برييش نشر بعد أن تجاوز الثمانين دراسة مقارنة بين الرأسمالية في القلب والرأسمالية في التخوم مظهراً تاريخية التجربة الغربية بمعنى استحالة محاكاتها لتغير الظروف والأطر التي توافرت في قرون نشأتها وتطورها. وحرصاً منه على عدم الخوض في التاريخ أو الفلسفة لخص الفروق التي تختلف فيها رأسمالية التخوم عن رأسمالية القلب من حيث السلوك والممارسة، فقال: كانت الرأسمالية الغربية مبدعة في حين أن رأسمالية التخوم مقلدة. وكانت الرأسمالية الغربية طبقة مدخرة في حين أن رأسمالية التخوم طبقة مستهلكة.

وإذا جاز لي أن أضيف أقول: كانت الرأسمالية الغربية تكبر العلوم والثقافة وتنهل منها وتنفق عليها في حين أن رأسمالية التخوم ليس لها من الثقافة إلا قدر يسير. وكذلك بنت الرأسمالية الغربية قوتها الاقتصادية أولاً ثم استولت على السلطة. أما رأسمالية

= وأمريكا مفتوحة للصادرات الصناعية وبينت أن هذا الاعتماد المزدوج على عوامل خارجية لا سلطان للبرازيل عليها، وأن النموذج بالتالي معرض للانهيار. وقد وقع بشكل تراجيدي في الثمانينيات حين عجزت البرازيل (أكبر دول العالم الثالث مديونية) عن خدمة ديونها وتوافق ذلك مع الركود الاقتصادي في الغرب الذي قالوا إن سببه «صدمة البترول». انظر: اسماعيل صبري عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦).

(٣) Oswaldo Sunkel, «Intégration capitaliste transnationale et désintégration nationale,» *Revue de politique étrangère*, no. 6 (1970).

التخوم فالغالب فيها هو القفز على السلطة السياسية لتستخدمها في الإثراء.

٤ ـ التبادل غير المتكافئ

أما في أوروبا فقد أخذ البحث طريقاً آخر مبنياً على نموذج القلب والتخوم، وهو الجدل حول مفهوم التبادل غير المتكافئ. وقد اقترن هذا المفهوم باسم أ ـ ايمانويل[٤] الذي نشر كتاباً نظرياً مهماً يعد إسهاماً مرموقاً في التحليل الماركسي للعلاقات الاقتصادية الدولية. فقد حاول تطبيق التحليل النظري للمبادلات داخل دولة واحدة تعيش اقتصاد السوق في أشمل صوره، على المبادلات بين الدول على اختلاف أوضاعها وأنماط الإنتاج السائدة فيها. كان جهده كبيراً ولكن ما وصل إليه من نتائج لم يلق قبولاً لدى عدد من الماركسيين المرموقين. فقد نقده شارل بيتلهم معتمداً على تحليل ماركس أيضاً، في حين دافع عنه سمير أمين وإن أضاف إليه عناصر أخرى. والأمر الواقع أن الطرف القوي في السوق يحقق إضافة لربحه حرم منها الطرف الضعيف. هذا على المستوى الوحدي (ميكرو) أما على المستوى الجمعي (ماكرو) فأعتقد شخصياً أن نظرية «الفائض الاقتصادي» كما قدمها بول باران في عام ١٩٥٧[٥] أكثر صواباً. وهي بإيجاز أن ناتج المجتمع يمكن تقسيمه إلى ثلاث شرائح: **الأولى** تغطية ضرورات الحياة، **والثانية** الإعداد لزيادة الناتج بما يتمشى مع زيادة السكان، **والثالثة** تشكل الفائض الاقتصادي الذي يمكن التصرف فيه بهدف تحسين المعيشة وزيادة القدرات الإنتاجية... الخ. ويقول باران إن الإمبريالية تنزح جزءاً من الفائض الاقتصادي بحيث تقصر جهود التنمية عما يأمله المواطنون. فجماع النهب الاستعماري بعد النهب المباشر للمواد الأولية يتم بأشكال وآليات متعددة تدخل جميعاً في إطار التنمية الموجهة أساساً لخدمة مصالح خارجية على حساب المصالح الداخلية للمجتمع. حقاً لم يقدم باران نموذجاً تحليلياً رياضياً لحساب هذا الفائض. ولا أعرف أحداً حاول استخدام الاقتصاد القياسي في وضع نموذج تقريبي. ولكن النظرية تظل سليمة ما دمنا لا نسعى لتقديرات كمية مقارنة. ويبقى سحب الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادي أكمل تصوير اقتصادي لعلاقة الامبريالية بالدول التابعة. ويمتد مفهوم التبادل غير المتكافئ إلى مجمل العلاقات الاقتصادية وليس الجانب التجاري وحده[٦]. وبناء على ذلك يتعين على حكوماتنا عند كل تعامل مع طرف رأسمالي أجنبي أن تتحرى التدني في مستوى عدم التكافؤ ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

---

(٤) Arghiri Emmanuel, *Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade*, with additional comments by Charles Bettelheim; translated from the French by Brian Pearce, Modern Reader; PB-188 (New York: Monthly Review Press, 1969).

(٥) Paul A. Baran, *The Political Economy of Growth* (New York: Monthly Review Press, [1957]). وقد ترجم فؤاد بلبع هذا الكتاب وصدرت الترجمة عن المجلس الأعلى للآداب والفنون والعلوم الاجتماعية في منتصف الستينيات.

(٦) انظر: Samir Amin, *Le Développement inégal: Essai sur les formations sociales du capitalisme périphérique* ([Paris] Minuit, [1973]).

٥ ـ الوفاء بالحاجات الأساسية

وعبر كل النقد لمحاولات التنمية المستوحاة (وأحيانا المملاة) وما طرح في هذا الصدد من مفاهيم، ظل سؤال جوهري يحوم الكتّاب حوله دون شرحه، يعددون بالسلب أضراره ولا يجيبون صريح الإجابة ألا وهو ماهية التنمية الطيبة. فالتعريف لا يكون بالسلب ولكن بالإيجاب. وما دمنا نعدد المثالب فإن من حق الناس أن يسألوا: وماذا يتعين عمله؟. ونحن العرب نسمع كثيراً تعبيرات الرفض والشجب والإدانة ولا نرى لها أثراً ولا جواباً. وحتى أواسط السبعينيات من القرن الماضي كان النقد على أشده دون اقتراح عمل أو تحرك. وجاءت أول محاولة لصياغة استراتيجيا بديلة من منظمة العمل الدولية. فقد تصدى فيها فريق عمل قاده مصري برز في دوائر الأمم المتحدة ومنظماتها ونسي في مصر وهو د. عباس عمار الذي كان وقتئذ مساعد المدير العام لمنظمة العمل الدولية، والمسؤول عن أحد برامجها الأساسية الثلاثة: العمالة. وصاغ هذا الفريق مفهوم الوفاء بالحاجات الأساسية للناس كهدف أساسي لاستراتيجية التنمية. ودارت حول هذا المفهوم الجديد مناقشات ثرية. وعقد مؤتمر دولي لمناقشة المقترح. رحب به البعض بل حاول تطبيقه، وهذا ما فعلته منظمة الصحة العالمية التي بلورت مفهوم الخدمات الصحية الأولية التي يجب توفيرها للجميع ويمكن ذلك لأن تكلفتها متواضعة. وانعقد مؤتمر دولي كبير في آلما آتا (عاصمة قازاخستان وقتئذ) للتشاور حول المفهوم ووسائل تطبيقه. وتصدر البعض الآخر لجدل واسع حول ما يعد حاجة أساسية وما ليس كذلك. وأخيراً حاول البنك الدولي احتواء المفهوم فنشر عنه كتاباً يثير احتمالات التعارض بين هدف إشباع الحاجات الأساسية وهدف النمو الاقتصادي الذي هو وحده عصب التنمية ومقياسها[٧].

وفي خضم الجدل حول ضرورة الاتفاق على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يستجيب لمطالب حكومات العالم الثالث كما تضمنها قرار قمة عدم الانحياز في اجتماعها بالجزائر في أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ تراجع الاهتمام بالوفاء بالحاجات الأساسية، وحل محله تعبير واسع هو استراتيجية التنمية البديلة. وقد شدت هذه الدعوة اهتمام الكثيرين في الشمال وفي الجنوب فتعددت اللقاءات الدولية في إطار الأمم المتحدة ومنظماتها وخارج هذا الإطار (كمؤتمر الشمال والجنوب في باريس ١٩٧٥ الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي جيسكار دستان عدداً من دول الشمال ومثله من دول الجنوب). وقد تصادف أن حرب ١٩٧٣ (مصر وسوريا ضد إسرائيل) اندلعت بعد ثلاثة أسابيع من اجتماع قمة عدم الانحياز في الجزائر. وقد ساندت الدول العربية المصدرة للنفط شقيقتيها المحاربتين بقرار حظر تصدير النفط إلى الدول المساندة لإسرائيل. وسرعان ما أدركت دول نفطية كثيرة أخرى أن الظروف الدولية التي تداعت ابتداء من حرب أكتوبر تشكل وضعاً دولياً مؤاتياً لتعديل علاقاتها مع الغرب. وكان التعبير عن ذلك قرار دول أوبك برفع سعر تصدير النفط. وقد تلته قرارات أخرى في الاتجاه نفسه. وانشغل عدد من مفكري العالم الثالث ومعهم أصدقاء من الشمال بمساعدة دول العالم الثالث المطالبة بنظام اقتصادي دولي

---

(٧) انظر: Paul Streeten [et al.], *First Things First: Meeting Basic Human Needs in the Developing Countries* (New York: Oxford University Press, 1981).

جديد وفي التداول حول محتوياته وتقدير الأهمية النسبية لكل منها، وبالذات كيف تستفيد الطبقات الشعبية وكيف تستمر وحدة دول العالم الثالث دون تفكك أو انقسام.

٦ ـ الاعتماد على النفس

وفي خط مواز طفا على السطح مفهوم «الاعتماد على النفس». فما يمكن أن تحصل عليه دول العالم الثالث من دول الشمال سيكون بالضرورة محدوداً إلى أدنى مستوى لكي تقره الدول الكبرى. هذا إذا انتهت المفاوضات والاجتماعات إلى نص محدد المعالم. وحتى هذا القليل يمكن ألا يفيد في الواقع ما دام الجنوب ضعيفاً لا يجيد الدفاع عن مصالحه ولا يستطيع الصمود إزاء ضغوط الشمال المتعددة والتي يمكن أن تمارس في أمور أخرى غير التي تنص عليها الوثائق المطروحة لتطوير النظام الاقتصادي العالمي. وكان عدد من الخبراء من أبناء العالم الثالث الذين شاركوا أو تابعوا مؤتمر البيئة الأول (استوكهولم ١٩٧٢) وجدوا أن طرح قضايا البيئة يختلف في الجنوب عنه في الشمال، لأن قضيتنا الأولى هي التنمية ومن ثم لا بد من أن تتسق إجراءات الحفاظ على البيئة مع ضرورات الاستثمار في التنمية. وظهر هذا النظر في دوائر المنظمات غير الحكومية ذات الاهتمام وازدهرت آراء كثيرة حول فشل استراتيجيات التنمية المتبعة في ذلك الوقت. فشلت في أمور ثلاثة بالغة الأهمية: تخفيض كبير في مستوى الفقر، والحد من اعتماد على الغير يورث التبعية، واستثمار قيمنا الحضارية في النظرة إلى البيئة من حيث الأهداف والأولويات والمعايير. وقد نشأ منتدى العالم الثالث في تلك الظروف[٨]. وكان هذا التوجه نحو استراتيجيات تنمية تتجاوز النمو المادي وتراعي القيم الحضارية والاجتماعية للمجتمع، وتحقق مصالح مجمل السكان وليس مصالح أقلية حاكمة، وتعكس التفاعل الخلاق بين فكر المجتمع والخبرات الخارجية، يعني التوجه نحو الداخل وحاجاته وليس إلى الخارج ومصالحه. وهذا بدوره وجد غايته في مقولة «الاعتماد على النفس» ونحن لم نخترع هذه المقولة. فقد كان جوليوس نيريري رئيس تنزانيا أول من استخدمها في أواسط الستينيات من القرن الماضي في «بيان أروشا» الداعي إلى بناء مجتمع اشتراكي يعتمد على النفس. وبعد عدة سنوات وفي خضم المناقشات حول علاقة الجنوب بالشمال، ونقد استراتيجيات التنمية السائدة التي تميز بها عقد السبعينيات، التقط الناس هذه المقولة وأضيف إليها فكرة الاعتماد الجماعي على النفس. واتجه عدد من المفكرين إلى بحث محتوى الاعتماد

بعد دفن قضية النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وبعد نهاية سيطرة الأوبك على أسعار النفط، وتفجر أزمة ديون العالم الثالث وعجز غالبيتها عن السداد بقيت لنا التنمية المستقلة.

(٨) بعد عدد من اللقاءات بدأت أثناء الإعداد لمؤتمر البيئة (١٩٧٢) واستمرت بعده، التقت مجموعة من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية وخبراء التنمية المبرزين في سانتياغو (شيلي) وأصدرت الدعوة لتأسيس منبر خاص يعبر عن هذا التوجه الفكري الجديد (أيار/مايو ١٩٧٣). وقد اجتمعت الجمعية التأسيسية التي أقرت النظام الأساسي لمنتدى العالم الثالث وانتخبت أول لجنة تنفيذية في كراتشي (كانون الثاني/يناير ١٩٧٥).

على النفس. وبدأ فكرهم من نقطة خطر التبعية والتخلف المبني على الاعتماد على الشمال وتوهم «اللحاق» بالشمال في مستويات الاستهلاك (روستو، مراحل النمو) أو الادعاء بأن العون الخارجي ضروري لسد الفجوات نظراً لعجز المتخلفين عن تحقيقه وحدهم (فجوة الاستثمار، وفجوة التصدير). وقد ذهب البعض إلى القول بأن الاعتماد على النفس يعني الانسلاخ عن النظام الاقتصادي العالمي بالكامل حتى ولو كان ثمنه باهظاً بما يقتضيه من آثار على مستوى المعيشة في بداية المسعى (سمير أمين)، وذهب البعض الآخر إلى القول بالانسلاخ الانتقائي. فأوضاع معظم بلدان العالم الثالث الحالية تجعله يعتمد على الخارج في الواردات والتمويل، وبالتالي يتعين عليها تشكيل الإنتاج المحلي على نحو يوفر زيادة الصادرات وسداد الديون وأرباح المستثمر الأجنبي... الخ والمطلوب البدء باحتياجات الداخل والحرص على توفيرها بالإنتاج المحلي وتعبئة طاقات المجتمع لتحمل تكاليف التنمية ويكون الاستيراد لضرورة مطلقة والتصدير بقدر تغطية تكلفة الاستيراد وليس هدفاً في ذاته (اسماعيل صبري عبد الله).

وعيب التركيز على الانسلاخ عن النظام العالمي أنه لا يقدم شيئاً محدداً، فكيف يتحقق الاعتماد على النفس داخلياً؟ ومن هنا بدأ عدد محدود منا في تقديم مقولة تكون هدفاً ووسيلة لتحقيق الاعتماد على النفس (وهو وسيلة وليس هدفاً في ذاته) وأخذنا نفكر في مفهوم «التنمية المستقلة». وزاد اهتمامنا ولقاءاتنا العارضة في الثمانينيات، بعد دفن قضية النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وبعد نهاية سيطرة الأوبك على أسعار النفط وتراجع السعر بالفعل حتى اضطرت الدول المصدرة إلى تخفيض كمية الصادرات، وتفجر أزمة ديون العالم الثالث وعجز غالبيتها عن السداد... الخ، بقي لنا مفهوم التنمية المستقلة. وحين كتبت لأول مرة دراسة عن التنمية المستقلة في أواسط الثمانينيات وضعت في عنوانها «محاولة لتحديد مفهوم مجهل»[٩]. والواقع أن الدراسة كانت مقدمة إلى ندوة عن الحركة التقدمية العربية، وكنت راغباً في الاستعانة بآراء المشاركين فيها إثراء لصياغتي الأولى. ومن خلال الأحداث الكبرى وعلى رأسها انهيار الاتحاد السوفياتي - كنت قد بدأت في إعادة قراءة أعمال ماركس وبصفة خاصة مراسلاته خلال الثمانية عشر عاماً التي أمضاها في لندن يكتب الجزء الأول من **رأس المال** - استقر في فكري أن أكبر أخطاء الشيوعية كان التسليم بالتجربة السوفياتية على أنها النموذج الكامل لبناء الاشتراكية الذي يجب أن يتبع حرفياً في كل زمان ومكان. وفكرة النموذج نفسها منافية تماماً للماركسية التي تبني فلسفتها على أن كل شي في الكون متغير دائماً، وأن القول بأن التاريخ يكرر نفسه أضحوكة، وأن التاريخ لا يعدو كونه ما يصنعه البشر وليس قوة خارجية تحدد مصير البشر.

٧ - ملامح التنمية المستقلة

ولهذا أرى خطر التفكير في تصور نمط محدد مقدماً للتنمية المستقلة وأن ما يطرح

---

(٩) اسماعيل صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل،» ورقة قدمت إلى: **دراسات في الحركة التقدمية العربية** (ندوة)، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الإتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

للنقاش هو التوجهات العملية التي تحققها في هذا البلد أو ذلك في مرحلة معينة. وبين هذه التوجهات ما هو مشترك ولكن أكثرها يختلف وفقاً لظروف المجتمع المحدد الذي يريد التنمية المستقلة. فمن الأمور المشتركة الحرص على تحقيق الاعتماد على النفس، أي القوى الذاتية للمجتمع حرصاً على استقلال الإرادة الوطنية المعبر عنها ديمقراطياً في تشكيل تطور المجتمع. ويترتب على هذا أن تقتنع الأغلبية الساحقة من المواطنين بهذا الهدف وتبذل طواعية واختياراً الجهد المثابر من أجل تحقيقه. وبالتالي تكون السلطة بيد تحالف طبقي واسع لا يستبعد إلا الفئات المرتبطة عضوياً وفكرياً بالتبعية للغرب. وبوسع هذا التحالف أن يصل إلى السلطة بالطرق الديمقراطية بحصوله على الأغلبية الواضحة في الانتخابات الحرة النزيهة. وعليه أيضاً أن يحافظ على التعددية السياسية شاملة وجود الأحزاب المعارضة وحرية نشاطها، وبالتالي الانتخابات الدورية، أي أن التحالف يحترم إرادة الناخبين حتى لو أبعدته عن السلطة. وما عليه عندئذ إلا النضال وتصحيح ما يمكن أن يكون وقع فيه من أخطاء ليكسب الانتخابات التالية. وهذه التعددية ضرورة لأن استراتيجية التنمية ليست نموذجاً جاهزاً ومدونة تعليمات. ومن ثم يكون تعدد الآراء والخلاف حول بعض الإجراءات الوسيلة الأساسية لاكتشاف الصواب. وما يجب أن يضيفه التحالف إلى مقتضيات الديمقراطية البرلمانية هو فتح الطرق للمشاركة الشعبية في كل مستويات اتخاذ القرار ومن أهم صورها الحكم المحلي الحقيقي، والمشاركة العمالية في إدارة الشركات مشاركة المنتفعين في إدارة وحدات الخدمات، وتوفير كامل الحرية للمنظمات غير الحكومية غير الساعية للربح (المجتمع المدني). وهذه المشاركة تجنب السلطة الكثير من الأخطاء وتعبئ الجماهير دائماً للدفاع عن إجراءات شاركت في اتخاذها. وهذه التربية السياسية من خلال الممارسة مضافة إلى التعليم والثقافة وصحة البدن والعقل قادرة على التعامل مع التكنولوجيا المتطورة وعلى رفع مستوى إنتاجية العمل باستمرار وهي أهم عمد قوة الاقتصاد والمجتمع. ويقتضي الاعتماد على النفس تشجيع البحث العلمي وتوفير أدواته بهدف بناء قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا لوضع حد للتبعية التكنولوجية التي تعيشها معظم بلدان العالم الثالث. ومن إطار مجتمع متعلم صحيح البدن والعقل يشارك في اتخاذ القرارات التي تضبط حياته يمكن تصفية البيروقراطية والفساد وأن يعيش المجتمع في شفافية وإعلاء لقيم الفضيلة الأخلاقية، بدل أن يعيش أفراده عبيداً للمال يسعون في كسبه حتى بأرذل السبل والدوس على كل القيم. إن للفضيلة في مجتمعات فقيرة قيمة اقتصادية وليست أخلاقية فقط. والمجتمعات المترفة يمكن أن تعيش مع الرذيلة ولو إلى حين.

وفي رأيي أن التنمية المستقلة تهيئ المجتمع لبناء الاشتراكية في إطار ديمقراطي. وهي لذلك في بلداننا مرحلة انتقالية لتوفير أسس ووسائل حصول الخيار الاشتراكي على أغلبية كبيرة معبراً عنها ديمقراطياً. ولكن أي مرحلة انتقال يمكن أن تتغير مسيرتها ولا تنجح القوى الاشتراكية بإحراز الأغلبية أو الاحتفاظ بتأييد يتجدد منها. ولكن هذه الورقة ليست مجال طرح هذه القضية بالتفصيل.

لقد اجتهد كثرة من أبناء العالم الثالث في تحليل أوضاع بلادهم وما تصادف من صعوبات ونكسات في نضالها من أجل التقدم لأوسع الجماهير وتحرير الإرادة الوطنية من ضغوط الشمال الرأسمالي وحرصه على الاستمرار في استغلال شعوبنا. ولم نتنبه

لمتابعة تطور الرأسمالية العالمية. وظل تحليل سياساتها وتنوع أشكال استغلالها في إطار لا يتجاوز إطار تحليل لينين للإمبريالية في العقد الثاني من القرن الماضي. وشارك الماركسيين في هذا الموقف قوى تحررية كثيرة كانت تحارب الماركسية والماركسيين. وهكذا فوجئنا جميعاً بفيضان دعائي وايديولوجي ضخم يدور أساساً على ادعاء أن الثورة العلمية والتكنولوجية قد قوضت الأوضاع والقيم القديمة التي لا مكان لها في «القرية الكونية» التي تقام أركانها على كوكبنا الصغير. وانتبهنا إلى الفيضان حين كان على وشك إغراقنا. ونسينا جميعاً أن الرأسمالية بعد نشأتها في غرب أوروبا في القرن السادس عشر تطورت عبر مراحل عدة، ومن ثم ليس غريباً أن تتجاوز المرحلة الإمبريالية إلى مرحلة جديدة. فما هي تلك الكوكبة التي عنها يتحاورون محبذين ومستنكرين في العقد الأخير من القرن الماضي؟ وما مصير مقولة «التنمية المستقلة» في ظل أوضاع تحط من مكانة الدولة ولا تؤمن إلا بالسوق وقواه وآلياته؟ كيف نبحث في استقلال «دولة» في وقت تهدم فيه الكوكبة الدولة ذاتها؟

ثانياً: الكوكبة الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية

إن جوهر ما يسمى الكوكبة في أي مجال من مجالات عالم اليوم هو أنها مرحلة ما بعد الإمبريالية في تطور نمط الإنتاج الرأسمالي. فمن أهم ما يميز هذا النمط عن كل ما سبقه هو قدرته على التطور وتطوير المجتمع معه. وليس في هذا ما يستغرب لأن التاريخ بوقائعه يظهره على أوضح وجه[١٠].

١ ـ الرأسمالية التجارية

لقد نشأت الرأسمالية في القرن السادس عشر في شكلين مرتبطين: أحدهما «التجارة البعيدة» التي كانت تجلب منتجات الشرق النادرة والثمينة من الصين والهند لتبيعها للقادرين على دفع أثمانها الباهظة للملوك ونبلاء البلاط الملكي. وبظهور البروتستانتية وغض الكنيسة الكاثوليكية الطرف عن الربا بعد أن كانت تحرمه تماماً، استغل كبار التجار ما تراكم لديهم من أموال في الإقراض بفائدة ليس لها حد أعلى قانوني. وكان المقترضون في الغالب من الإقطاعيين المفرطين في الاستهلاك الترفي. وكان التجار ومقرضو الأموال يسكنون المدن بعيداً عن سلطة الإقطاعيين. واشتغلوا بالسياسة فحكموا جمهوريات المدن في إيطاليا (البندقية، فلورنسة، جنوا، أمالفي... الخ). أما في غرب أوروبا فقد ساندوا الملوك ذوي السلطة المطلقة (المستمدة من إرادة الله) في الحد من سلطات الإقطاعيين. وكانت شركاتهم الكبيرة تصدر بوثيقة ملكية مكتوبة (Chart) وتحمل صفة «الملكية». كما أن أولاد هذه البرجوازية المتعلمين تولوا الإدارة العامة التي أنشأها الملوك موازية للإدارة الإقطاعية، وأحياناً إدارة أراضي الإقطاعيين الذين يفضلون

---

(١٠) وقد قال ماركس قبل قرن ونصف: كانت أنماط الإنتاج السابقة للرأسمالية تتسم بالمحافظة، أما الرأسمالية فإن اعتمادها على الصناعة المرتبطة بالتكنولوجيا يوفر لها التطور والتقدم.

العيش في العاصمة تاركين إدارة أراضيهم لأفراد قادرين على تحصيل الإيراد وتوصيله للسيد الإقطاعي وتنظيم الحياة في الإقطاعية وتكوين ثروة شخصية في الوقت ذاته[١١]. وبنى كبار البرجوازيين قصوراً فاخرة ونظموا فيها لقاءات (صالون) كانت مفتوحة للمثقفين والمشتغلين بالعلم، بل مدوا لبعضهم يد العون المالي أو مكنوه من الإقامة بعيداً عن سلطة الملك (في هولندا أو سويسرا أو بعض جمهوريات إيطاليا). فإلى جانب التراكم المالي الذي ساعد على نشأة الصناعة وانتشار الاستعمار تجمع تراكم معرفي في القرون الثلاثة التالية للنهضة في الفلسفة وفي عدد كبير من العلوم الطبيعية ونشأت وترعرعت العلوم الاجتماعية (أو ما كان يسمى الإنسانيات). كذلك نجحت حركة الإصلاح الديني وانتشرت الكنائس البروتستانتية التي لا تعترف بوجود بابا معصوم ولا ترد كلمته والتي تبيح الإقراض بفائدة وتعلي قيمة الادخار والعمل وتعد الثروة المكتسبة نعمة من الله. وكان العامل الثالث في قدرة الرأسمالية على الانتقال من المرحلة التجارية هذه إلى المرحلة الصناعية هو الاستعمار أو ما سمي عصر الاكتشافات الجغرافية. بدأ برحلة كولومبس التي مولها بيت تجاري من جنوا (تشتريوني) إلى أمريكا في عام ١٤٩٢ (عام سقوط غرناطة وخروج العرب من اسبانيا) ورحلة فاسكو دا غاما حول أفريقيا في ١٤٩٨. عام وكانت الحصيلة **الأولى** لتلك الاكتشافات هي هجرة فقراء أوروبا ومغامريها ليستوطنوا أرض العالم الجديد طاردين أهلها ومعملين القتل فيهم. أما الحصيلة **الثانية** فكانت نهب كميات ضخمة من الذهب والفضة وجلبها إلى أوروبا حتى شهدت القارة أول تضخم نقدي في تاريخها وقبل ظهور النقود الورقية بأربعة قرون. وهكذ تجمع للرأسمالية الأوروبية التراكم المالي والتراكم المعرفي وموارد المستعمرات. وبغير هذه العناصر الثلاثة لم يكن من المتصور أن تشهد تطورها الرهيب. لقد فتحت أمامها أسواق تموين الحملات الرسمية أو مجموعات القرصنة التي تعبر البحار، مستلزمات الأوروبيين الذين استوطنوا الأرض المكتشفة، ونمو تجارة التصدير بعد الاعتماد السابق على الاستيراد. بدأ التصنيع للسوق في المصانع اليدوية[١٢] التي تطبق التقسيم الفني للعمل وتستخدم عمالة غير مؤهلة هاربة من الإقطاعيات وكذلك النساء والأطفال بأدنى الأجور. وبهذه القوة الاقتصادية هبت البرجوازية للاستيلاء على السلطة السياسية في شكل أو في آخر.

٢ ـ الرأسمالية الصناعية

وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الثامن عشر ثلاثة أحداث خطيرة آذنت بنهاية مرحلة الرأسمالية التجارية: **الأول**، الثورة الصناعية أو تحول الصناعة اليدوية إلى صناعة آلية تضاعف إنتاجية العمل عدة أضعاف وتزيد الإنتاج بطريقة جذرية وتخفض بالتالي أثمان المصنوعات فيتسع سوقها. **والثاني** مولد الدولة القومية متميزة من «دول الملوك» وتستند إلى الأمة وليس إلى حق إلهي كما زعم الملوك نتيجة للثورة الأمريكية ثم الثورة الفرنسية. **والثالث** نشر كتاب آدم سميث **بحث في ثروة**

---

(١١) مثل «ناظر الدايرة» في مصر قبل ثورة ١٩٥٢.

(١٢) وهو المعنى الأصلي لكلمة Manufacture.

الأمم الذي اعتبر حتى أوائل القرن العشرين مؤسس علم الاقتصاد السياسي، والذي كان في الواقع تجميعاً لأفكار عدد كبير من الكتاب وتحليلاً لها وتنسيقاً بينها وإضافة إليها[١٣]. وقد تميزت المرحلة الصناعية هذه بحرية المنافسة في الداخل وحرية التجارة في الخارج، والليبرالية السياسية. وبانتشار الصناعة الآلية تغير أسلوب استغلال المستعمرات لتصبح مصادر للمواد الأولية وأسواقاً للمنتجات الصناعية. ومثال ذلك عندنا في مصر فقد ظهرت صناعة غزل ونسيج القطن في أوروبا وليس فيها بلد واحد يزرعه. وكانت الهند والولايات المتحدة المصدر الأساسي للقطن الخام. وحين تبين للمحتل البريطاني أن مصر تنتج أفضل الأقطان (الطويلة التيلة) فرض عليها نوعاً من التخصص في زراعته وطوّر كل ما يلزم لتصديره: بنوك تقرض كبار الزراع وتجار الداخل، شبكة محالج، سكك حديدية (القاهرة ـ الإسكندرية)، بورصة الإسكندرية، مدرسة الزراعة العليا، معهد بحوث القطن (المركز العلمي الوحيد الذي أنشأه الإنكليز في بلادنا)، تطوير شبكة الري، تشييد خزان أسوان الأول. وكانت مصر تستورد المنسوجات القطنية من بريطانيا. وأدى تكثيف الاستثمار في قطاع القطن إلى إهمال الاستثمار في الصناعة والحد من إنفاق الدولة على التعليم. وهذا مثل صارخ لمفهومين نظريين: التنمية الشائهة الموجهة للخارج، وتحول التكامل بين طرف قوي متقدم وطرف ضعيف متخلف يكونان دائماً لمصلحة القوي يبطل التنمية لصالح أهل الطرف الضعيف. ويلاحظ أن الوضع السائد في الصناعة في العقود الأولى كان المشروعات الصغيرة التي لا يملك أي منها القدرة على التأثير في سعر السوق. ومن ثم كان الحرص على تثبيت سعر العملة حتى لا يضر تلاعب نقدي بآليات السوق. وأخذت الدول الأوروبية في مجموعها بقاعدة الذهب. وكانت المنافسة في الأسواق الفعلية قريبة من أوضاعها النظرية إلى حد معقول.

إن التنمية الشائهة الموجهة للخارج وتحول التكامل بين طرف قوي متقدم وطرف ضعيف متخلف يكونان دائماً لمصلحة القوي، ويبطلان التنمية لصالح أهل الطرف الضعيف.

٣ ـ الامبريالية

وبعد مائة عام من الثورة الصناعية تغيرت الصورة، فقد تمت بعض المشروعات وزاد نصيبها من السوق على حساب المشروعات الأصغر أو الأضعف. كما انتشرت ظاهرة تجمع بعض الشركات في شكل «ترست» أو «كارتل» لتفادي المنافسة في ما بينها ولتصبح قادرة على التأثير في سعر السوق ونجحت تلك القوى الاحتكارية الطابع بإبعاد المنافسة الفعلية عن الصورة النظرية. ودعا التوسع إلى الرغبة في تجميع رأس مال كبير، وسرعان ما ظهرت وانتشرت شركات المساهمة. وفي الوقت نفسه نما القطاع المصرفي بسرعة لحاجة الشركات إلى اقتراض أموال إضافية لضرب بعض المنافسين أو الاتفاق

(١٣) John Kenneth Galbraith, *A History of Economics: The Past as the Present* (London: Penguin Books, 1989).

مع البعض الآخر. وتداخل القطاع المالي والقطاع الصناعي عبر الاستثمارات المتبادلة، وتملكت بنوك حصصاً في شركات صناعية في حين دخل رجال الصناعة مجالس إدارات البنوك. وحصلت بعض البنوك على امتياز إصدار العملات الورقية، أي أصبح في وسعها أن تخلق النقود التي تريد إقراضها. وأصبح النشاط المالي مورداً مهماً للأرباح فتوسعت البنوك في الإقراض بما في ذلك إقراض الحكومات. ولكن أهم ما تميزت به هذه المرحلة الجديدة في تطور الرأسمالية إنتهاء توزيع رقعة الكوكب بين ست دول رأسمالية كبرى. وشكلت كل منها بما يتبعها من مستعمرات «إمبراطورية» هي في الأساس مورد مواد أولية وسوق لمنتجات الدولة الاستعمارية. وتمت عملية تكامل بين أجزاء الإمبراطورية الواحدة. وفي حماية جيوش الاحتلال أقدم رأس المال الأوروبي على الاستثمار في أجزاء الامبراطورية الواحدة، وحيث كان لإحدى المستعمرات عملة وطنية ارتبطت فوراً بعملة الدولة الاستعمارية بسعر ثابت، مما جعل في الواقع هذه العملة الأخيرة العملة الواحدة للإمبراطورية كلها. وقد لفتت ظاهرة تقسيم الكوكب إلى إمبراطوريات مترامية الأطراف نظر عدد من المؤلفين. ولم يكن لينين الوحيد الذي حلل هذه الظاهرة، فقد كتب آخرون في الفترة نفسها نذكر منهم ج. شومبيتر الذي نشر كتابه في عام ١٩١٩. ومن المؤسف أن أحداً لم يفكر في ترجمته إلى الإنكليزية أو الفرنسية وحرمنا بذلك من إمكانية المقارنة مع كتاب لينين الذي ترجم إلى عشرات اللغات وذاع في أنحاء العالم حتى حسب البعض أن كلمة إمبريالية ودلالتها جزء من «رطانة الماركسيين». ولم تكن الدولة الإمبريالية التي لحقت بالركب متأخرة عن دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة راضية بنصيبها من المستعمرات. وهكذا دفعت الرأسمالية العالم إلى حربين عالميتين لم يفصل بينهما إلا عشرون عاماً لإعادة توزيع المستعمرات.

٤ ـ الرأسمالية المتعدية الجنسيات

وكان للحرب العالمية الثانية نتائج بعيدة الأثر في أوضاع الرأسمالية. **وأول** وأهم تلك النتائج ظهور السلاح النووي الذي يجعل أي حرب يستخدم فيها مدمرة للمنتصر وليس للمهزوم وحده. **وثانيها**، خروج الاتحاد السوفياتي من عزلة الكوردون الصحي الذي فرضته عليه الدول الكبرى منذ انتصار الثورة البولشفية، وظهوره على مسرح السياسة الدولية معززاً بدوره الحاسم في تصفية النازية، وانجذاب بعض الدول للنموذج الذي يتحدى الرأسمالية والذي تتبناه في بعض دول الغرب أحزاب شيوعية قوية حصل بعضها على الأغلبية النسبية في الانتخابات التي تلت الحرب. **وثالثها** اشتداد حركة التحرر الوطني في المستعمرات في السنوات التي تلت الحرب واتخاذ معظمها هدفاً اجتماعياً إلى جانب هدف الاستقلال السياسي. وأثبتت حرب فييتنام ثم حرب الجزائر فداحة الثمن الذي يجب أن تدفعه الدول الاستعمارية إذا أصرت على مقاومة حركة التحرر الوطني. وبتحرر مستعمرات البرتغال في عام ١٩٧٥ (وكذلك انسحاب أمريكا مهزومة من فييتنام في السنة نفسها) انتهت صورة الاستعمار القديم. وكان على الرأسمالية أن تغير أساليبها لتحتفظ بالسيطرة والنفوذ مستندة أساساً إلى آليات التبعية.

وقد تحركت الرأسمالية في ثلاثة اتجاهات متوازية: **الأول** الحرب الباردة إزاء الاتحاد السوفياتي ومن سار على مذهبه. وكان الغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكي

يعتقدان بأن الصدام بينهما لن ينتهي إلا بانهيار أحد طرفيه. ومن هنا بدأ سباق التسلح والتنافس في إنتاج أسلحة أشد تدميراً وأقدر على عبور القارات والمحيطات. واستفادت الشركات الكبرى من هذا التوجيه الذي فرض على الدول إنفاقاً عسكرياً ضخماً في مجال البحث والتطوير وصولاً إلى تقنيات جديدة استخدمتها الشركات دون إنفاق يذكر في الإنتاج المدني. ومثال واضح على ذلك ما أنفقته الحكومات في غزو الفضاء وتطوير الأقمار الصناعية ووسائل دفعها إلى مواقع ترتفع عن سطح الأرض بآلاف الكيلومترات وهي حالياً تمكن الشركات من البث الفضائي لبرامج التلفزيون وتحقيق ثورة الهاتف التي تتيح بالهاتف المحمول وعبر الأقمار الصناعية لأي إنسان على سطح الأرض أو في جوها الاتصال بإنسان آخر أينما كان موجوداً. وقصة الإنترنت معروفة لا داعي لتكرارها.

ولا يقل عن ذلك أهمية (في اتجاه مواز) إقلاع الرأسمالية نهائياً عن الحرب كوسيلة لحسم تناقضات بين دول رأسمالية، ولم يكن هذا هيناً. فقد ولدت الرأسمالية بالعنف. ونمت من خلال حروب متعددة ومتكررة منذ القرن السادس عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥. فالقرن السادس عشر شهد «حروب الدين» بين الملوك والأمراء البروتستانت وأقرانهم الكاثوليك والتي كانت تحتوي على بعد إقليمي يتمثل في ضم المنتصر لأراضي المهزوم أو أجزاء منها. وبعد ثلاثين عاماً من حروب متصلة عقد صلح وستفاليا في عام ١٦٤٨ الذي فض معظم النزاعات القائمة. ولكن السنوات التالية لم تخل من حروب صغيرة ثم انزلقت أوروبا كلها فيما يسمى «حروب الثورة الفرنسية ونابليون» (١٧٩٣ ـ ١٨١٥). وكان القرن التاسع عشر ثرياً بالحروب في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. وكانت الحرب جزءاً من حياة الشعوب. وضم كل مجلس وزراء وزيراً للحرب. حتى إن القانون العام كان يدرس في قسمين «قانون السلم» و«قانون الحرب». وكانت الرأسمالية القومية في كل بلد هي المستفيد الأكبر من هذه الحروب. فهي سوق رائجة للغذاء والكساء وإنتاج السلاح. وكل كسب لأرض جديدة يوسع السوق الوطنية، وضم مستعمرة جديدة فرصة لتوطين بعض الفقراء الذين أفرزهم النمو الرأسمالي ولنفي من يثورون ضده، بل هجرة مسجونين غير سياسيين إلى مستعمرة غير مزدحمة بالسكان، ثم يأتي تمويل تعمير ما خربته الحرب. ولأول مرة منذ نشأتها عاشت الرأسمالية حتى الآن ٥٦ سنة دون اشتباك مسلح بين دولتين في الشمال. وكل الحروب التي اندلعت في هذه الفترة كانت في العالم الثالث حتى وإن كان طرفاً في بعضها دولة من الشمال. ويمكن أن نقول إن اشتراك دولة من الشمال في حرب في دولة من العالم الثالث كان يمليه التنافس بين الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي لتوسيع نطاق نفوذه. وقد كلفت هذه الحروب خسائر بشرية في جيوش الغرب وأصبحت مرفوضة لدى الرأي العام. وبعد انتهاء الحرب الباردة لم تعد راغبة في إرسال جنودها للموت في نزاعات الدول المتخلفة. وهذه أفريقيا تحفل بالدول التي يحارب بعضها بعضاً في حروب حدود وحروب أهلية أو حتى قبلية امتد بعضها إلى ثلاثين سنة (أنغولا) ومع ذلك لم يفكر أحد في أوروبا أو أمريكا في إرسال قوات من أبنائه حتى لمجرد فك الاشتباك ووقف إطلاق النار المؤقت. أما الدول الرأسمالية فقد ابتكرت آليات ومؤسسات متعددة لتغليب التعاون على التناقض وفض النزاعات بالمفاوضات. وإذا كان

حلف الأطلسي من مخلفات الحرب الباردة فثمة مؤسسات أخرى لقضايا التعاون والتنسيق بين السياسات والبحث عن المصالح المشتركة: مجلس أوروبا، الاتحاد الأوروبي بمؤسساته المتعددة التي تضم محكمة للفصل في المنازعات، ومحكمة لحقوق الإنسان ولجاناً أخرى كثيرة، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وهيئة بحوث الفضاء الأوروبية، ومركز البحوث العلمية في مكونات الذرة... الخ.

أما بالنسبة للعالم الثالث (المستعمرات التي حصلت على استقلالها وعضوية الأمم المتحدة) فإنها أبعد ما تكون عن الإضرار بمصالح الدول الرأسمالية. فالنخب عديمة الكفاءة مفتوحة الشهية للفساد تضع شعوبها تحت رحمة المعونات الأجنبية، ورأس المال الأجنبي، والمعرفة المستوردة مدفوعة الثمن. ويسهر على ذلك ثلاث مؤسسات دولية لها حق التفتيش وفحص ما تقدمه الحكومة من وقائع أو معلومات وتفرض عليها شروطها حتى تأخذ منها شهادة حسن سير وسلوك تمكنها من الاقتراض من البنوك: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

بالنسبة إلى بلدان العالم الثالث فإنها أبعد ما تكون عن الإضرار بمصالح الدول الرأسمالية. فالنخب عديمة الكفاءة مفتوحة الشهية للفساد تضع شعوبها تحت رحمة المعونات الأجنبية.

ولم يكن تغيير السياسات الدولية وإعادة النظر في الأسس التى قامت عليها لأكثر من قرن ونصف كافياً لمواجهة أوضاع ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان لا بد من تغيير أيضاً في بنية الرأسمالية. فإجراءات مؤسسات التعاون والتنسيق بين الحكومات كانت ضرورية ولكنها غير كافية. فالقوى الفاعلة في عمليات الإنتاج والتوزيع والنقل هي الشركات الرأسمالية المملوكة للقطاع الخاص والمستقلة في نشاطها التجاري عن سلطة الدولة. وكان «الاقتصاد القومي» ـ أي اقتصاد الدولة القومية ـ هو جوهرياً وفيما عدا استثناءات نادرة محكوماً بمبدأ الملكية الفردية التي وردت في أول إعلان لحقوق الإنسان أصدرته الثورة الفرنسية مباشرة بعد النص على المساواة بين الناس. وقد نشأت الدولة القومية مع استيلاء الرأسمالية على السلطة. ورفعت الرأسمالية من شأن كل قومية ـ دولة إلى حد يداني العنصرية. ومع تسليم الفكر الأوروبي بأن أوروبا مهد الحضارة وصانعتها والساهرة عليها والعاملة على نشرها بين الشعوب «البربرية» أو الهمجية أو البدائية، خصت كل دولة قومية فيها نفسها بالتفوق على غيرها من دول القارة في السلم والحرب. وكانت ثقافة التفوق القومي ضرورية لتعبئة الجماهير للحرب دفاعاً عن الوطن وتأكيداً للعزة القومية. وكثيراً ما وصل الأمر إلى مستوى التعصب أو ما أسمته القوى الديمقراطية «الشوفينية». واعتقد كل شعب بوجود عداوات تاريخية (بين فرنسا وبريطانيا، ثم بين فرنسا وألمانيا على سبيل المثال). وكان المستفيد أساساً من ذلك الرأسمالية القومية التي أشاعت هذه الأيديولوجيا وساقت الشباب إلى ساحات الموت لتبني إمبراطوريتها أو توسع منها على حساب دولة قومية أخرى. ولعبت الحرب العالمية الثانية دوراً مهماً في التقارب بين الحلفاء معرفين بأنهم الدول الديمقراطية وأن حربهم المدمرة التي سقط فيها الملايين قتلى ودمرت مدن كبيرة ضد الهتلرية أو النازية وأن

حربهم الباردة هي ضد الشيوعية. وهكذا انقلب أهم حليف في الحرب فوراً إلى عدو، كما انقلب العدو إلى حليف. وهكذا كان إسهام الغرب في إعادة تعمير القسم الأكبر من ألمانيا الواقع تحت احتلاله، وهكذا كان مشروع مارشال لمساعدة الحلفاء الأوروبيين على إعادة التعمير. وكان هذا الإنفاق السخي ينحصر عملياً في دور نشيط للشركات الأمريكية التي تعاملت مع الشركات الأوروبية وعرفت إمكانيات أسواقها وشجعت مسعى توحيد أوروبا. وفي الوقت ذاته تعلمت الشركات الأوروبية سعة أفق الشركات الأمريكية وامتداد أسواقها وسعيها إلى التجديد التكنولوجي. وأنشأت بعض الشركات الأمريكية فروعاً في أوروبا وطمعت شركات أوروبية في أن يكون لها فروع في أكبر سوق في العالم. وبتقاطع المساهمات ظهرت شركات متعدية الجنسية. وحل التجديد في التكنولوجيا والاتساع في الأسواق معاً البديل للحروب بين الدول الرأسمالية في مهمة تعظيم الربح. وتحولت الشركات الكبرى إلى شركات متعدية الجنسية ترى كل منها كوكبنا كله سوقاً احتمالية لها عليها أن تجتهد للفوز بنصيب وافر منها. وتميزت هذه الشركات من الشركات الاحتكارية الكبيرة في سوق إمبراطوريتها فحسب بعدة سمات نذكر منها:

- حلول الاندماج والاستحواذ محل المنافسة وأشكال الاحتكار القديمة: ترست، كارتل. وقد توالت هذه العمليات بمعدل زاد كثيراً حتى أصبح في التسعينيات من القرن العشرين ظاهرة تكاد تكون يومية تتبادل في العملية الواحدة بين الأطراف المعنية عشرات المليارات ووصلت في بعض الحالات إلى مائة مليار. ويصطحب الدمج بإعادة هيكلة إدارية وتنظيمية تؤدي إلى تسريح ألوف من العمال والمهندسين والمديرين.

- وهذه الشركات تسعى إلى تنويع نشاطها وامتداده دون وجود صلة موضوعية بين مكوناته. وحين حاولت مجلة **فورتشن** توزيع الشركات الخمسمائة الكبرى بحسب القطاع الذي تنشط فيه اعتمدت القطاع الذي به أكبر نشاط للشركة. ومع ذلك انتهى هذا التوزيع بمجموعة من سبع شركات تعذر تصنيفها فذكرت تحت اسم «متنوعات». وقال العارفون بأن «وفورات المجال» حلت محل «وفورات الحجم» في تعظيم الربح.

- الانتشار الجغرافي. فلكل من هذه الشركات فروع أو شركات تابعة أو شركات مختلطة في عشرات من الدول. وبعضها يكون له عدة شركات تابعة في القطر الواحد. وعلى سبيل المثال أن شركة «ABB» لها في مصر ثلاث تابعات.

- وتختار كل شركة عمالتها المستقرة بمعيار الكفاءة وليس على أساس الجنسية. وهي تجند العمالة المؤهلة والكفوءة من أقطار العالم الثالث، بعد أن كان «نزيف العقول» مقصوراً على الجامعات الغربية وبخاصة الأمريكية.

- وهي تعبئ جزءاً كبيراً من المدخرات العالمية: فأسهمها متداولة في معظم البورصات، وتعتمد تابعاتها على التمويل المحلي في القطر الذي تنشط فيه، وتقترض من البنوك الكبرى المتعدية الجنسيات المليارات اللازمة للاندماج أو الاستحواذ. على ما بيد البنوك من ودائع جمهور عريض متعدد من حيث الجنسية أو بلد الإقامة. وفي مصر اقترضت ثلاثة بنوك مملوكة لبنوك أجنبية مئات الملايين من الجنيهات من الأفراد

مباشرة عن طريق إصدار سندات، وكان أصحاب القرار عندنا هم الذين فرحوا بوصول ممثلي البنوك الأجنبية إلى بلادنا لأنهم كانوا يتوهمون أنها ستحضر معها الاستثمار الأجنبي، منها أو بواسطتها، ولم يسمعوا صوت العقل العارف بالواقع.

والقول بأن الرأسمالية دخلت مرحلة جديدة في تطورها يتضح حين نعرف نصيب هذه الشركات في الاقتصاد العالمي. ونعود إلى قائمة **فورتشن** السنوية (عام ٢٠٠٠) لنجد أن إيرادات هذه الشركات بلغت في عام ١٩٩٩ مبلغاً قدره ١٢,٧ تريليون دولار أي ما يعادل ٤٣ بالمئة من مجموع الناتج القومي الإجمالي لكل دول العالم. وجاء في وثيقة رسمية أمريكية[١٤] بأن عدد الشركات المتعدية الجنسية حوالى ٥٠ ألف شركة وإجمالي توابعها حوالى نصف مليون. وحتى تكتمل الصورة نذكر أن إجمالي العمالة في الخمسمائة شركة لم يتجاوز في السنة نفسها ٤٤ مليون عامل فحسب. وهكذا كلما زاد حجم رأس المال تناقص عدد العمال.

يقول بعض الكتاب بأن الكوكبة ليست إلا أمركة بمعنى أن الشركات الأمريكية تسيطر على الاقتصاد الكوكبي. ولتحديد مدى صحة هذا الزعم يجب طرح علاقة هذه الشركات بالدول. وأول ما نقف عنده هو أن بيانات **فورتشن** لا تذكر الجنسية أصلاً، وتكتفي بذكر دولة المقر القانوني. وفي حالات غير قليلة لا تمثل مبيعات الشركة في دولة المقر إلا نسبة ضئيلة إلى إجمالي مبيعاتها (مبيعات نستله في سويسرا، فيلبس في هولندا، وسيجرام في كندا..). ويضاف إلى ذلك أن التوزيع الجغرافي بالغ الدلالة. فمن حيث العدد نرى في **فورتشن** أن ١٧٦ شركة مقرها في الولايات المتحدة، و١٤٢ في الاتحاد الأوروبي، و١٠٧ في اليابان. ويجب أخذ هذه الأرقام بحذر إذ إن بين هذه الشركات استثمارات متقاطعة. فشركة نيسان مثلاً أنشأت مصنعاً كبيراً في فرنسا، وفي الوقت نفسه باعت إلى شركة رينو الفرنسية حوالى ٢٠ بالمئة من أسهمها. والأمثلة كثيرة على هذا التداخل. ونختتم دعوة الأمركة بشهادة من تقرير مجلس المخابرات الوطني الذي أشرنا إليه للتو ننقل عنه «في غير حالة وضوح وشدة خطر تهديد محدد للأمن القومي، ستجد الولايات المتحدة صعوبة كبيرة في استخدام قوتها الاقتصادية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. فالأولوية المطلقة عند القطاع الخاص الأمريكي وهو الذي يحفظ التفوق التكنولوجي والاقتصادي الأمريكي هي الربحية المالية وليس أهداف السياسة الخارجية»، والجانب الآخر في ارتباط الشركات الكوكبية بدول المقر هو استغناء هذه الشركات عن كثير من وظائف الدولة التقليدية. وإليك أمثلة:

من السخرية المرة أن من كنا نحاربه بالأمس كجندي احتلال يعود إلينا في زي مستثمر فنفرش له الأبسطة الحمراء مع أن شيئاً من طبيعته لم يتغير!

(١٤) National Intelligence Council, «Global Trends 2015: A Dialogue about the Future with Non-Government Experts,» (December 2000).

- قل أن تحتاج هذه الشركات للسلطة القضائية. فالوضع السائد في عقودها هو الالتجاء للتحكيم الذي يوفر الوقت والتكاليف.

- لم تعد هذه الشركات في حاجة إلى جيش وطني. فالأوضاع الداخلية لا تهدد بثورة وإذا ساد عدم الاستقرار في دولة انسحبت الشركات من إقليمها اعتماداً على انتشارها في بلاد أخرى. وهذه الشركات لا تحتاج إلى قوات عسكرية لفتح المستعمرات والسيطرة عليها. فالسلطات المحلية في المستعمرات السابقة تركع على الركبتين لترجو الشركات الكوكبية أن تستثمر عندها وتقدم لها كل ما تطلب من «تسهيلات» دون اهتمام يذكر بالسيادة الوطنية. ومن السخرية المرة أن من كنا نحاربه بالأمس كجندي احتلال يعود إلينا في زي مستثمر فنفرش له الأبسطة الحمراء مع أن شيئاً من طبيعته لم يتغير. والحرب بين الدول الرأسمالية مستبعدة تماماً. ومن ثم تنحصر أهمية وزارة الدفاع في ما تنفقه من أموال على أعمال البحث والتطوير في المجال الحربي التي يستفيد من ثمراتها المدنية الشركات الكبرى. ومن الشائع حالياً في الولايات المتحدة أن أهم القوى التي ساندت بوش في الانتخاب كانت شركات البترول (وأسرته جزء منها) وشركات الصناعات الحربية التي تأمل في أن يبعث برنامج حرب النجوم بما يعنيه من استثمارات طائلة في البحث والتطوير لمدة عشر سنوات فأكثر.

- تعتمد الشركات الكوكبية في حماية منشآتها على شركات أمن متخصصة تمتاز بالتدريب العالي والمعدات المتقدمة تكنولوجياً وهي بطبيعة الحال أكفأ بكثير من الشرطة.

- استغنت هذه الشركات عن البريد العادي واستولت على شبكات الهاتف لما يجري في هذا المجال من تطور تكنولوجي سريع وعميق يجعل منه مصدر ربح كبيراً بعكس أيام الهاتف العادي الذي كان يحتاج للدعم فترك للدولة.

- اجتاحت هذه الشركات حق الدولة السيادي في خلق النقود. فقد كان صك العملة من علامات الملك قديماً، وكان إصدار البنكنوت احتكاراً للدولة تمنحه لبنك في صورة امتياز تحصل في مقابله على خدمات مصرفية بلا مقابل ويبقى لها حق الاقتراض منه. أما الآن فقد انتشرت وسائل الدفع الحديثة التي لا صلة لها بأي حكومة. فلا يعرف أحد منا أي بنك مركزي يضمن في النهاية بطاقة الائتمان التي يتعامل بها.

- تحد قوة الشركات الكوكبية من قدرات الحكومة في مجالات من صميم مهامها مثل التأمين الاجتماعي أو وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية الكلية.

ثالثاً: الكوكبة والعالم الثالث

١ - الأوهام الحقائق

الكوكبة إذن ليست إلا المرحلة المعاصرة في تطور الرأسمالية، غيرت بعض معالمها وأدواتها (فلم تعد مثلاً في حاجة إلى الحديد والنار لتستغل العالم الثالث) وبقي جوهرها كما كان دائماً الاستغلال بكل الوسائل المتصورة. وهي تحاول طمس الحقيقة بالزعم بأنها «اقتصاد السوق» إسقاطاً لصفة مذمومة. وهي تستخدم بكفاءة كل وسائل

الاتصال المعتادة والتي استجدت وتنفق أموالاً طائلة على ما تسميه «العلاقات العامة» لأنه يتجاوز الإعلان في أشكاله التقليدية. ويكفي لتأكيد هذا المعنى أن نعلم أن تمويل أكبر محطات التلفزيون الفضائية التي لا تبيع خدماتها للمشاهدين تغطي تكاليفها وتحقق الأرباح الكبيرة من حصيلة الإعلان دون أي مصدر إضافي للإيرادات. وهي التي أسمت عملية تكوينها وانتشار نشاطها في الكثير من أقطار العالم «كوكبة»[١٥]. وادعت، وردد أنصارها ومحبذوها، أنها ألغت الحدود والفروق بين الناس وبالذات خلصت البشر من التعصب العرقي أو القومي أو التطرف الديني. ومن المضحك أن بعض أنصارها قد عز عليهم أن يعيش بنو آدم دون صراع فزعم أن العقود المقبلة ستشهد صراعاً كبيراً بين الحضارات جاعلاً الدين جزءاً أساسياً في كل حضارة، وكأن الرجل استحيى أن يفصح أنه يقصد الصراع بين أديان عاشت متجاورة على هذا الكوكب آلاف السنين ولم تكن «الحروب الدينية» قوام حياتها. وفي بلداننا العربية تعامل معظم المثقفين مع الكوكبة كمذهب فلسفي له محتوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما كانت «الوجودية» قبل خمسين عاماً أو «ما بعد الحداثة» حالياً. ومن ثم يمكن أن يقبله المفكرون أو ينصرفوا عنه. وقد ساعدت ترجمة الكلمة إلى «عولمة» على حمل بعض مثقفينا على أن يروا فيها محاولة لسيطرة حضارة الغرب على البشر لتضيع معالم كل حضارة أخرى[١٦]. وفكرة تعايش البشر جميعاً في سلام وخير ظهرت في كتب اليوتوبيا الأوروبية بعد عصر النهضة. وظل لها صدى في نظريات أخرى وإن لم تطابقها تماماً. فمثلاً نشيد الحركة الشيوعية المسمى «نشيد الأممية» وضعه في الأصل مناضل فرنسي وكان ختامه خطاباً للبؤساء في الأرض ليتحدوا «وغداً يصبح الجنس البشري أممياً»، أي مجمع البشر في أمة واحدة. كذلك كان لهذه «العالمية» أثر ملحوظ عند جماعات السلام ولفظ الحرب نهائياً. وذهب بعض المدافعين عما ظنوه عالمياً إلى ضرورة البدء بأكثر الحضارات تقدماً وهي الحضارة الغربية بمنجزاتها غير المسبوقة. في حين ذهب معظم الذين اعتقدوا بأن «العولمة» مؤامرة أمريكية لتخريب حضارتنا وطمس قيمنا إلى شيء من استعادة الماضي والتمسك بالموروث لمجرد أنه موروث وليس لقيمة إيجابية تفيدنا في عصرنا الحاضر. ولم تظهر في غالبية الندوات والمقالات العلاقة بين ما يناقشون وبين ما يجري من خصخصة وتمجيد لاقتصاد السوق ودعوة لتسليم كل شيء للقطاع الخاص وتعليق كل الآمال على اجتذاب رأس المال الأجنبي.

وإذا تجنبنا ما دار من مناقشات وركزنا على الدعاوى الأساسية التي ترفع الكوكبة راياتها نجد أنها ثلاث: السوق، والمعرفة، والديمقراطية.

---

(١٥) بالإنكليزية Globalization. وهو فعل مشتق من كلمة Globe ومعناها الحرفي الكرة والمقصود بها هنا الكرة الأرضية. وأطلقت على مجموع نشاطها وحولها اسم «الاقتصاد الكوكبي» (Global Economy) تمييزاً لها من «الاقتصاد العالمي» الذي يعني مجموع اقتصادات العالم كله، ما دخل منها في الاقتصاد الكوكبي وما يقف خارجه.

(١٦) العالم في اللغة العربية اسم جامد، أي لم يشتق من غيره وليس مصدراً لفعل، وحروف ع. ل. م. في معجم اللغة فعل بمعنى عرف وليس من مشتقاته عالم بفتح اللام. وهو يجمع على «عالمون» و«عوالم». أما بكسر اللام فهو اسم فاعل من فعل علم. وفي كتب التفسير نقرأ في تفسير رب العالمين أنها عالم الإنس، عالم الجن، عالم الملائكة.

وهي تستخدم السوق كأيديولوجيا وليس كآلية اقتصادية. ومن ثم تدخل فيه ما تشاء وتخرج منه ما لا تريد. فاقتصاد السوق يفترض توفير كامل الحرية للتحرك عبر حدود الدولة بلا قيد ولا شرط للسلع (والخدمات) ورؤوس الأموال والعمال. ولكن سلطة الكوكبة فرضت بالفعل عن طريق «منظمة التجارة العالمية» حرية التجارة في السلع والخدمات، وحرية تحرك رأس المال. أما بالنسبة لقوى العمل فهي تقيم أسواراً كسور الصين العظيم ضد هجرة العمالة من الجنوب إلى الشمال. وافتقاد هذا الشرط يعطل آليات السوق كما شرحها الاقتصاديون وهو أن عناصر الإنتاج والمنتجات تنتقل من حيث يزيد العرض (وينخفض السعر بالتالي) إلى حيث يزيد الطلب (ويرتفع الأجر). فدول الشمال لديها فائض من رؤوس الأموال يقابله شح في دول الجنوب وطبقاً لمنطق الاقتصاد الحر ينساب رأس المال من الشمال إلى الجنوب وتزحف العمالة من الجنوب إلى الشمال. كما يؤخذ على تطبيق آليات السوق واقع أن حوالى ثلث البشرية يقفون خارج السوق، لأن الطلب في هذه الآلية يعني الحاجة مصحوبة بقدرة شرائية. والمليارات من البشر الذين لا يزيد الدخل اليومي للفرد منهم على دولارين اثنين ليس بيدهم طلب يؤثر في السوق. ومن ناحية ثالثة نجاح آليات السوق يقوم على وجود منافسة حقيقية لها شروطها النظرية ومنها ألا يكون لأحد المتعاملين قدرة على التأثير في العرض أو الطلب لتحديد الثمن الذي يعظم ربحه. وما ذكرناه أعلاه من تركز شديد لرأس المال بين عدد محدود من الشركات الكوكبية يرفع عن السوق شرط المنافسة ويجعل كل الأسواق بيد احتكار عدد محدود للغاية (مثلاً أربع أو خمس شركات تسيطر على شبكة الاتصالات الفضائية) وهذا ما يسمى في علم الاقتصاد «احتكار الأقلية». والاقتصاد الكوكبي ليس إلا مجموعة من احتكارات أقلية (Oligopoly).

وأخيراً فإن حرية انتقال رأس المال بسرعة آنية بفضل الفاكس والبريد الإلكتروني أدى إلى نمو غير مسبوق لحجم المبادلات المالية. فالأصل أن الأموال تنتقل لدفع ثمن للمشتريات من سلع وخدمات أو أوراق مالية. ولكن ما يميز الأوضاع الحالية هي أن معظم المعاملات مضاربات مالية لا تعبر عن أي شيء مادي، وزاد الطين بلة أن تعويم العملات حوّل العملة من أداة دفع إلى سلعة يضارب الماليون على تقلبات أسعارها دون تجارة مادية. وهكذا يتجاوز حجم المعاملات المالية في أهم بورصات العالم التريليون دولار يومياً، في حين أن حجم التجارة الدولية كلها لا يتجاوز ١٠ تريليون في العام كله. واحتمالات انهيار في هذه الأسواق المرتبطة ببعضها البعض إلكترونياً قائم، وما حدث لـ «النمور الآسيوية» في عام ١٩٩٧ نذير بالخطر. وليس ثمة ما يضمن محاصرته كما حدث إذ تأثرت به روسيا والبرازيل فقط.

لقد فرضت سلطة الكوكبة عن طريق منظمة التجارة العالمية حرية التجارة في السلع والخدمات وحرية تحرك رأس المال. أما بالنسبة إلى قوى العمل فهي تقيم أسواراً كسور الصين العظيم ضد هجرة العمالة من الجنوب إلى الشمال!

ويضاف إلى أيديولوجية السوق التضليل باسم المعرفة والزعم بأن حيازة المعرفة

في عصر ثورة المعلوماتية والاتصالات، أهم من رأس المال. ولا جدال في أن الشركات المتعدية الجنسية لعبت دوراً أساسياً فيما يسمى «الثورة العلمية والتكنولوجية»، ويرجع ذلك إلى أن اختفاء الحرب كوسيلة لتوسيع السوق جعل التحديث التكنولوجي أهم وسيلة لكسب المنافسة والسيطرة على الأسواق. والذين يتحدثون عندنا عن تلك الثورة كما لو كانت من فعل الطبيعة (كالعواصف والزلازل والبراكين)، أو يتقبلون صراحة أو ضمناً أنها من فضل الرأسمالية على العالم، ومن يتيح للبشر أدوات تشبه المعجزات من حقه أن يسيطر على العالم، ومن واجب العقلاء أن يلقوا جانباً بالوطنية والاستقلال والعدالة الاجتماعية بما في ذلك ما أنجزه «حكم شمولي» كان لا بد أن يسقطه. ويكاد البعض يسلم بأن لأهل الغرب تفوقاً عرقياً على باقي البشر. وبهذا الرصيد من الأوهام يعتقد بعض المفكرين عندنا بالتخلص من الموروث الذي كبلنا وعطل طاقاتنا ونحاول التعلق بقطار الحضارة السريع والوحيد. وكثير ما يفرح بعضنا بأن الكومبيوتر يزين مكتبه والمحمول يرن في جيبه وكأنها شهادة الرقي وجواز مرور إلى الصفوف الخلفية من أهل الحجى والتقدم. ومن الشائع في بلادنا توهم أن الآلة هي التي تؤدي مهام كان يؤديها الإنسان، وأنها بالتالي تحل محله، ومن ثم التسارع لاقتناء الآلة دون اهتمام بقدرته على تشغيلها. وفي تقديري مثلاً أن مجموع الحواسب في مصر لا يستخدم إلا في حدود ١٠ بالمئة من قدراته. وأساساً كبديل متقدم للآلة الكاتبة يتميز منها بالذاكرة. فالمنفذون في مجتمعنا لا يعرفون إمكانات الحاسوب ولا كيف يستفيدون منه في عملهم اليومي أو عند اتخاذ قرار مهم. وليس لديهم من تعلموا وتدربوا في علم البرمجيات، ناهيك عن تصميم نظم المعلومات. والجميع لا يدركون أن أضخم حاسوب في العالم هو من صنع البشر وأن كفاءة أدائه رهن بكفاءة من يستخدمونه. وعبر كل ذلك لا يتساءل أحد عمن تحمل تكاليف البحث والتطوير الباهظة والتي تستغرق السنوات الطوال. ولتقريب هذا الكم من الإنفاق نأخذ مثلاً واحداً لأنه عظيم الدلالة. فوفقاً لبيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بلغ إجمالي إنفاق الدول السبع الصناعية الكبرى[١٧] في عام ١٩٩٥ على البحث والتطوير ٣٥١,١ مليار دولار توزعت في المتوسط مناصفة بين خزينة الدولة والشركات. وتراوح إسهام الشركات بين ٤٤,٨ بالمئة (كندا) كحد أدنى و٦٨,٢ بالمئة (اليابان) كحد أعلى. والشركات الكبرى ليست مؤسسات خيرية توزع المعارف والمهارات على بقية خلق الله. ومن ثم كان من الطبيعي أن تسترد ما أنفقته وفوقه ربح يتناسب مع حجم التكلفة. وهذا حق تقره القوانين ووسعت من محتواه ليشمل عملية الإنتاج والمنتج، وليس المنتج والعلاقة التجارية فقط (غات ١٩٩٤ وما تضمه من نصوص تحمي حقوق الملكية الفكرية). ومن يزعم بأن المعرفة حلت محل رأس المال أو أصبحت أهم منه ضال أو مضلل. فالمعرفة هنا ملكية فردية تباع وتشترى ولها قيمة نقدية، هي أصل يضاف إلى أصول الإنتاج المادية، وهي أحد المكونات الأساسية لرأس المال العيني وإن كانت نظم المحاسبة السائدة لا تضيف قيمتها إلى رأس المال النقدي. فالمعرفة ليست بديلاً لرأس المال ولكنها جزء مهم منه يملكه رأسماليون ساعون لتعظيم الربح، بل إن منتجات المعرفة المتاحة للمستهلكين لها مقابل، فالهاتف المحمول له ثمن يشترى به

(١٧) الولايات المتحدة، كندا، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، اليابان.

ومقابل استخدام يسدده شهرياً. وحقيقة الوضع أنه لا يملك شيئاً يذكر. فالجهاز الذي بيده ليس إلا امتداداً لشبكة تملكها شركة كبيرة وهو مجرد مستأجر يدفع الأجر الذي تحدده الشركة دون مساومة. فهذا «عقد إذعان» كما يسمى في دراسة القوانين. إن المال قوة والمعرفة قوة، وتجتمع القوتان في قبضة شركات لها في مجموعها وضع «فوق قومي» (Supra-national) لا تقابله قوة سياسية تلعب دوراً مماثلاً لدور الحكومة في الدولة الواحدة.

وفي العلاقة بين الشركات الكوكبية والحكومات، فإنها في الدول التي فيها مقر الشركة لا تلتزم بسياسة هذه الدولة الخارجية. والأمثلة على ذلك كثيرة ففي فرنسا مثلاً مقر ١٩ شركة لا علاقة لها بتنظيمات رجال الأعمال الفرنسية ولا تشترك في المفاوضات بين اتحادات النقابات العمالية. وقد عقدت إحدى الشركات الكوكبية (توتال) الفرنسية من حيث المنشأ والمساندة عقداً مع حكومة إيران في قطاع البترول قيمته ثلاثة مليارات دولار دون أي مبالاة بالحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على التعامل مع إيران والذي تقره فرنسا ضمن حلفاء واشنطن. ولم يتخذ ضد الشركة أي إجراء. وفي الولايات المتحدة نجد الدولة علقت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع فييتنام على حل مشكلة الأمريكيين الأسرى والمفقودين. وفجأة تخلت عن هذا الشرط وبعثت سفيراً إلى هانوي، وكان ذلك تحت ضغط الشركات الكوكبية التي مقرها في الولايات المتحدة والتي كانت تريد ألا تترك سوق فييتنام للصين وكندا وغيرهما. وثمة حظر أمريكي على التعامل مع كوبا. ومع ذلك لم تفعل حكومة واشنطن أي شيء حين أنشأت شركة «CNN» مكتباً في هافانا، أو حين زار كوبا وفد من إحدى الولايات الأمريكية يرأسه حاكمها. ولولا الضغط المضاد الذي تمارسه مافيا المخدرات الكوبية المتمركزة في فلوريدا لانتهى الحصار الأمريكي لكوبا ولا سيما وقد عجز عن الإطاحة بكاسترو. أما في العلاقة مع الجنوب فإن الشركات الكوكبية تختلف عن نهج الشركات الإمبريالية التي كانت تفضل التعامل مع حكم دكتاتوري يسحق الحريات ويكبل حركة الطبقة العاملة بالذات. أما الشركات الكوكبية فإنها تفضل التعامل مع نظام برلماني فيه تعددية سياسية وإمكان تبادل الحكم سلمياً، فهذا أدعى إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي في أوقات تراجع فيها شعور العداء للرأسمالية الأجنبية وحلت «اقتصادات السوق» محل الاقتصاد الذي توجهه الدولة.

٢ ـ التركز والتهميش

تركز الاقتصاد والتكنولوجيا والنفوذ السياسي

من المعروف أن نمط إنتاج الرأسمالية يتجه من خلال آليات السوق الداروينية إلى تركز الإنتاج والثروة والنفوذ في أيدي شركات كبرى، في حين يدفع بالكثيرين إلى قريب من حد الفقر أو حتى أقل منه. فالمجتمع الرأسمالي يتميز باندفاع أصيل نحو الاستقطاب بين الأغنياء والفقراء. ومن الطبيعي أن يبلغ هذا الاستقطاب في مرحلة الكوكبة أقصاه على مستوى الكوكب كله. وفي ما يلي تدليل على ذلك:

بدأت ظاهرة الكوكبة كما أوضحنا غداة الحرب العالمية وزاد زخمها في العقدين

الأخيرين من القرن العشرين. ومن المعروف أن تعبير التنمية الاقتصادية بمعنى تطوير أوضاع الدولة الفقيرة حتى تلحق بقطار المتفوقين ولو في مؤخرته ظهرت في لغة السياسة والاقتصاد بعد الحرب العالمية. وأنشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في أوائل الستينيات. وعرفت الدول ما يسمى مساعدات التنمية التي تقدمها الحكومات الغنية إلى دول العالم الثالث. وظهرت قروض التنمية من الدول الغنية والمؤسسات المتعددة الأطراف وأشهرها البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية للدول الأمريكية... الخ. ومعنى ذلك أننا بصدد ظاهرتين متعاصرتين: الكوكبة في الشمال والتنمية في الجنوب. وإذا كانت قضية اللحاق (Catch-up) لم تخدع العقلاء، فإن محاولة تضييق الهوة بين الشمال والجنوب بدت أمراً مأمولاً فيه لدى الكثيرين من رجال السياسة ومن أغلبية أهل الفكر. وبوسعنا الآن أن نختبر الأرقام الموثقة في البنك الدولي وأن نرى حقيقة الأمور. ومن واقع تقارير التنمية التي يصدرها البنك الدولي سنوياً منذ أواخر السبعينيات يمكن أن نقارن الأرقام الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي للعالم ولغالبية دوله خلال ثلاثين عاماً بين عامي ١٩٦٥ و١٩٩٥. وحتى نتأكد من تصور الاتجاه العام ونصحح ما يمكن أن يرد من خطأ عند مقارنة سنة واحدة بسنة أخرى أخذنا بيانات ١٩٨٨ كسنة متوسطة.

وقد وصلنا إلى الجدول التالي الذي يبين من ناحية، نصيب الدول الصناعية الكبرى السبع، ومجموع دول العالم الثالث بما فيها أقطار النفط والنمور الآسيوية من ناحية أخرى. والتركيز على الدول السبع له ميزة إظهار مفعول قانون التركز حتى داخل الدول الصناعية المتقدمة نفسها. وكدليل على ذلك نذكر أن هذه الدول تضم المقار القانونية لعدد ٤٢٥ شركة من الخمسمائة أكبر شركات كوكبية وفقاً لما جاء بمجلة **فورتشن**، أي أن القوى الاقتصادية الفاعلة في تشكيل الكوكبة ترتبط ولو شكلياً بالدول السبع التي يجتمع رؤساؤها مرة كل عام. وهذا ما حمل بعض الكتاب على وصف قمة مجموعة السبع بمجلس إدارة اقتصاد العالم. وكما أشرنا من قبل أنفقت تلك الأقطار في عام ١٩٩٦ على «أعمال البحث والتطوير» مبلغ ٣٥١ مليار دولار مقاسمة بين الدولة والقطاع الخاص. وليس من العسير أن يتصور المرء تمتعها بحقوق الملكية الفكرية للأغلبية العظمى من التقنيات الرفيعة.

ومن ناحية أخرى، كما ذكرنا من قبل نجد أن القطاع المالي يمثل جانباً أساسياً من أنشطة الكوكبة. وهنا أيضاً نرى السيطرة في إطار السبع الكبار. فبين الشركات الكوكبية في قائمة **فورتشن** نجد ٦٤ بنكاً كوكبياً منها ٥٨ مقرها الأصلي في واحدة أو أخرى من تلك المجموعة. بالإضافة إلى ذلك نجد في القائمة المذكورة خمس شركات كوكبية تشتغل بالأعمال المالية مقارها جميعاً في المجموعة نفسها. وفي نشاط التأمين بأنواعه المختلفة تذكر القائمة ٤٧ شركة منها ٣٧ داخل مجموعة السبع. وفي مجال التخصص في عمليات الاستثمار وأدواته نجد خمس شركات منها أربع في الولايات المتحدة ومقر الخامسة اليابان. ومن إجمالي الشركات المالية (١٧١ شركة) هناك ١٠٥ في الدول السبع. ومعروف أن النشاط المالي يلعب دوراً جوهرياً في تجميع المدخرات وتوزيع الاستثمارات وفي أسواق صرف العملات والسوق النقدية العالمية والبورصات الكبرى التي تشكل في الواقع سوقاً واحدة مفتوحة للتعامل طوال الأربع وعشرين ساعة. ونظراً

لكثرة الحديث عن ثورة الاتصالات، تورد قائمة **فورتشن** أسماء ٢١ شركة كوكبية منها ١٨ في دول مجموعة السبع. وفي مجال ثورة المعلومات تتضمن القائمة المذكورة إحدى عشرة شركة منتجة للحاسوب وما يلزمه من برمجيات منها ثلاث من اليابان والثماني الأخرى من الولايات المتحدة. ومن الجلي أن ما هو ملحوظ من زيادة نصيب قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية يرجع إلى الأنشطة التي عرضناها للتو.

توزيع مجموع الناتج المحلي الإجمالي في العالم
(نسب مئوية)

	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٩٥
الدول الصناعية السبع الكبرى	٦٩,٧	٦٩,٤	٦٧,٤
دول العالم الثالث	١٥,٥	١٤,٨	١٣,٤
بقية الدول الأوروبية والصين	١٥,٣	١٥,٨	١٩,٢

المصدر: حسبت هذه النسب أساساً من بيانات: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم** (واشنطن، دي سي: البنك)، مراجعة أرقام أخرى منشورة في مجلة *OECD Observer* (أعداد مختلفة).

ولا يحتاج هذا الجدول إلى تعليق من حيث ظاهرة الاستقطاب بين الفقر والثراء في عصر الكوكبة والتنمية. المدعاة واضحة. فنصيب العالم الثالث من مجموعة الناتج المحلي الإجمالي للعالم في تراجع منتظم. وهذا لا يتنافى مع واقع النمو الاقتصادي القوي في عدد محدود من دوله والمتواضع في معظمها ونمو سالب في عدد آخر. وعلى أية حال فإن الفجوة بين الشمال والجنوب تزايدت وكان المأمول أن تضيق. والتراجع المحدود في نصيب السبع الكبار كان لصالح دول صناعية (بقية أوروبا) وكذلك الصين. ومن المفيد هنا أن نشير إلى مكان العرب في هذا كله. ووفقاً لما جاء في **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (١٩٩٦) بلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية ٥٢٨,٧ مليار دولار في عام ١٩٩٥. وهذا الرقم يمثل ١,٩ بالمئة من مجموع العالم. ونضيف لأغراض المقارنة أن الوطن العربي يضم ٤,٤ بالمئة من إجمالي سكان العالم. فالهوة بين الأغنياء والفقراء لم تنكمش، بل على العكس زادت. وإذا أخذنا لقياسها عدد السكان لنعرف متوسط دخل الفرد لكانت الهوة أوسع وأعمق بكثير. فمتوسط نصيب الفرد في الدول السبع ارتفع (بالدولار) من ١٨٤٩٩ في عام ١٩٧٥ إلى ٢٧٣٧٢ في عام ١٩٩٨، أي ٣٢,٤ بالمئة في ١٥ سنة. وفي المقابل لم يتجاوز نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ١٠٠٠ دولار في ٥٤ دولة من ١٤٠ توافرت بياناتها[١٨].

وينعكس هذا الاستقطاب المتزايد في تراجع مكانة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وتصاعد سلطة الثلاثي الذي يهدر قاعدة صوت واحد لكل دولة وبالتالي

(١٨) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 2000* (New York; Oxford: Oxford University Press, 2000).

تخضع لسيطرة الدول السبع الكبار في إطار أيديولوجية السوق: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وقد عانت شعوب العالم الثالث كثيراً على يد البنك والصندوق وما زالت تعاني، وساءت سمعتهما بين الناس وكثرت الكتابات في نقدهما. ولكن المولود الجديد أخطر منهما نوعياً. فنحن بصدد قانون يحكم المعاملات الدولية في السلع والخدمات والأموال (الغات ١٩٩٤). ومن العسير للغاية على أية دولة مهما كبر حجمها أو ثقلها الاقتصادي أن تخرج عليه دون خسارة فادحة. وبالإضافة إلى هذا «الدستور» تعد منظمة التجارة العالمية مشروع قانون دولي للاستثمار الأجنبي، وتطرح للمناقشة فكرة قانون دولي للعمل. وإلى جانب هذه السلطة التشريعية التي تمارسها المنظمة توجد لها سلطة قضائية للفصل في المنازعات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الغات ١٩٩٤. وهي تسميها هيئة التحكيم ولكنها تسمي الأفراد الذين يشكلونها «قضاة» كما أنها تحتكر أعمال التحكيم لأنه إجباري بنص الاتفاقية. وأخيراً لديها شرطة إذ تنص الاتفاقية على أن لجان فحص الأداء والالتزام بأحكامها تفتش في شؤون كل عضو في المنظمة مرة كل خمس سنوات. وهكذا تضع الرأسمالية الكوكبية قواعد التعامل الدولي والداخلي التي ترضيها.

وكما يتبين أن آليات الكوكبة تعمل أساساً لصالح الشركات الكوكبية التي أسميناها بصدق متعدية الجنسية. ولكن هذه الشركات نشأت بالضرورة حيث كانت الرأسمالية مستقرة راسخة الأقدام، وحيث توافرت البنى التحتية المادية والمالية والاتصالية، وحيث استفادت من تمويل الدولة الضخم للبحث العلمي والتكنولوجي، وتوافرت العمالة المؤهلة وبلغت إنتاجية العمل أعلى المستويات. كما أنه من المعروف أن أكثر من ثلثي تدفقات رأس المال من دولة إلى أخرى تركز خلال أربعة عقود فيما يمكن أن نسميه الاستثمار المتبادل بين الدول السبع المذكورة. وهذا التركز على مستوى اقتصاد العالم كله كان أساساً لصالح القوى التي حققته. ودخلت الشركات الكبرى فيما يسمى إعادة الهيكلة (Restructuring) وتصغير حجم أجهزتها الإدارية (Down Sizing) والتخلي عن أسلوب المجمّعات الصناعية الضخمة ونشر صناعات المكونات (Components) في شركات تابعة أو بطريق التعاقد من الباطن (Subcontracting). فالتركز الشديد في الملكية والسيطرة يقابله التخصص الضيق في وحدات الإنتاج الصناعي. وهكذا اتسعت الهوة بين أعلى الدخول وأدناها وتكونت في المجتمعات الصناعية الغنية فئات من الفقراء الجدد يجب أن يشغلنا مصيرها، إذ من الوارد أن تغذي التيارات السياسية العنصرية الرجعية المعادية للديمقراطية مما قد يفتح الباب أمام فاشية جديدة، ومن الوارد كذلك أن تنجذب إلى اتجاه أممي ينسق النضال المشترك مع كل فقراء العالم. وقد يكون من مظاهر الاحتجاج ضد الرأسمالية الكوكبية في سياتل وواشنطن وبراغ ونيس بشائر هذا التعاون الأممي الجديد.

٣ ـ الفقر والتبعية والتهميش

والمستودع الكبير لفقراء هذا الكوكب هو العالم الثالث الذي تراجع نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي للعالم خلال العقود الثلاثة الماضية كما رأينا بالأرقام. وعلى رغم أيديولوجية السوق وسياسة الليبرالية الجديدة ألزمت ظاهرة استمرار الفقر في العالم

وتزايد أعداد الفقراء بانتظام البنك الدولي بأن يتخلى عن واحدة من أهم مسلمات الليبرالية وهو ما يسمى «مفعول التساقط» (Trickling Down Effect) ومقتضاه أن تزايد ثراء الأغنياء سيصفي تلقائياً وتدريجياً ظاهرة الفقر لأن الغنى المتزايد يعني تزايد الاستثمار وخلق أعداد متصاعدة من فرص العمل بحيث تنحصر البطالة وما يترتب عليها من فقر في الكسالى والمعوقين، وهذا ما يمكن أن يعالج بفعل الخير، أي ما يتبرع به الأغنياء. وفي هذا الإطار المفهومي ليس للدولة دور يذكر فيما وراء حفظ النظام. وقد تبنى البنك بالتالي ضرورة التصدي المباشر لحل قضية الفقر (Direct Attack on Poverty) وأن يكون بين مكونات السياسة الاقتصادية لكل دولة إجراءات تخفف من وطأة الفقر على المجتمع (Poverty Alleviation Policies). وقد دفع هذا التوجه إدارة البنك إلى محاولة حصر أعداد الفقراء وتصنيف درجات الفقر.

وقد افترض البنك أن المعدم هو من يحصل على دخل يقل عن دولار واحد في اليوم محسوباً على أساس مقارنة القوة الشرائية للدولار بالقوة الشرائية لما يقابله من سعر صرف العملة المحلية، أو ما يسمى تعادل القوة الشرائية للعملتين كل في سوقه (PPP). وقدر في عام ١٩٩٥ أن عدد المعدمين في العالم ١١٨٠ مليون نسمة. ورأى خبراؤه أن ثمانين مليوناً منهم سيتجاوزون هذا الحد إلى أعلى في حدود عام ٢٠٠٠. وأضاف أنهم سيكونون من الآسيويين وسكان أمريكا اللاتينية. أما «أفريقيا والشرق الأوسط» فقد توقعوا لهما زيادة ملموسة في أعداد المعدمين. وإذا ارتفعنا عن الدولار الواحد في اليوم إلى ثلاثة دولارات في اليوم (أي ١٠٩٢ دولاراً متوسط دخل الفرد سنوياً) نجد أن متوسط دخل الفرد أقل من ذلك في ٥٧ دولة (وفقاً لبيانات **تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧**) وهي تضم ٣٥٧٦,٦ مليون نسمة، أي ٦٣ بالمئة من إجمالي سكان كوكبنا. وكل هذه الدول في قارات الجنوب فيما عدا ثلاثاً أوروبيات لا يتجاوز إجمالي سكانها ١٠ ملايين (مولدوفا، مقدونياً، ألبانيا). ومنها بالطبع بلدان عربية كثيرة (اليمن، موريتانيا، السودان، مصر...). ونظراً لأنماط توزيع الدخل القومي السائدة ليس أفقر من فقراء الدول الفقيرة. وهذا يعني أن الدول التي يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها مبلغ ١٠٩٢ دولاراً الذي اخترناه عشوائياً، تضم أعداداً كبيرة من الفقراء. ومن الحقائق المؤلمة والمسلم بها، ولو على مرارة، أن التفاوت في الدخول يقل في الدول الصناعية الغنية عنه في دول العالم الثالث الأقل فقراً. وإذا نظرنا في جدول تحديد نصيب كل فئة من فئات الدخل على فرض أن إجمالي الدخل القومي ١٠٠ وكذلك إجمالي دخول المواطنين وأن البحث هو عن نصيب كل عُشر من السكان يشكلون فئة من الدخل من الناتج المحلي الإجمالي الوارد في **تقرير التنمية في العالم** المشار إليه للتو، نلاحظ أموراً مهمة: ففي الدول الصناعية المرتفعة الدخل نجد أن نصيب العُشر الحاصلين على أعلى الدخول يتراوح بين ٢٠,٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (السويد) و٢٩,٩ بالمئة (سويسرا). وبالمقابل يأخذ العشر الأقل دخلاً نصيباً لا يقل عن نسبة

يذهب بعض أصحاب عقيدة السوق إلى حد القول إن مساعدة من يعجزون عن تدبير غذائهم تجعلهم عبئاً ثقيلاً يعطل تقدم القادرين على غزو كواكب مجاورة للأرض!

تتراوح بين ٤,٤ بالمئة (استراليا) و٨,٧ بالمئة اليابان. أما في العالم الثالث فإن قائمة الدولة المنخفضة والمتوسطة الدخل تضم ١٠٧ دول منها ٨٩ دولة من العالم الثالث (١٨ دولة أوروبية كانت اشتراكية). ولم يجد البنك أي وسيلة لتقدير توزيع الدخل القومي لأربعين من تلك الدول. ومن ثم اقتصرت بياناته المنشورة على ٤٩ دولة فقط. في عشر دول (منها الهند) تراوح نصيب العشر الأغنى بين ٢٥ و٢٩,٩ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي. وعلى الطرف الآخر تسع دول تجاوز فيها ذلك النصيب ٤٠ بالمئة ومن بينها تشيلي التي بلغ متوسط دخل الفرد فيها ٤١٦٠ دولاراً ولكن العشر الغني استولى على ٤٦,١ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي. ومع ذلك يسوقها الليبراليون نموذجاً للنجاح الاقتصادي. وفي البرازيل حيث متوسط الدخل ٣٦٤٠ دولاراً استولى العشر الغني على ٥١,٣ بالمئة والعشر الأدنى ٠,٨ بالمئة. ولا يكفي أن نقارن نصيب العشر الغني بنصيب العشر الفقير لأن الفقر أفدح من ذلك ويشمل في أقل تقدير الخمس. ونجد أدنى نصيب للخمس ٢,١ بالمئة في كل من البرازيل وغينيا بيساو. وبالمقابل أعلى نصيب ٩,٥ بالمئة في رواندا وبنغلاديش ولاوس! وإذا اخترنا نسبة متواضعة ومعقولة مثل ٥ بالمئة نجد أن نصيب الخمس الفقير في ٢٠ دولة أقل من ذلك ومنها دول غنية مثل ماليزيا والمكسيك وبالطبع تشيلي والبرازيل.. ويضاف إليها روسيا الاتحادية. وتتراوح النسبة في ١٩ دولة بين ٥ بالمئة و٩ بالمئة.

ولا تهتم الحكومات العربية وأجهزة الإحصاء الرسمية بموضوع نمط توزيع الدخل القومي بين فئات الدخول. وأغلب من هم في مواقع اتخاذ القرار لا يعرفون شيئاً اسمه منحنى لورينز أو معامل جيني. وعلى رغم ارتباط معظم الحكومات العربية باتفاقيات وقروض وشروط مع البنك الدولي لم يجد خبراؤه بيانات تصلح للنشر إلا عن ست دول فحسب هي: موريتانيا، ومصر، والمغرب، والجزائر، وتونس، والأردن. وصورتها لا تخرج عما سبق وصفه من أقطار العالم الثالث. فحصة الخمس الفقير في موريتانيا ٣,٦ بالمئة وفي مصر ٨,٧ بالمئة. وتندرج الدول الأربع الأخرى بين هذين الحدين. ومن نافلة القول إن هذه الأقطار لا تضم أغنى الدول العربية (ذات الدخل العالي) ولا أفقرها (مثل الصومال أو اليمن).

وخلاصة القول إن العرب مثل شعوب العالم الثالث يعيش أغلبهم في حالة فقر ويسقط عدد كبير منهم في هوة الحرمان. ولما كان أغلب أقطارنا قد تعود الحصول على تمويل من الدول الغنية فإنه يتعين أن نشير هنا إلى ظاهرة جديدة في هذا المجال. لقد أدى نجاح الكوكبة وفشل التنمية في الوقت ذاته إلى توجه لدى «الدول المانحة» نحو تصفية ما يسمى «معونات التنمية الرسمية»، أي المنح والقروض الميسرة المقدمة من دولة إلى دولة ويرمز لها بالإنكليزية بحروف (O D A). وقد حدث تحول كبير في الرأي العام الأوروبي والأمريكي من الحرص على هذه المساعدات إلى التخلي عنها لأن فساد حكومات العالم الثالث أضاع المليارات الكثيرة فيما لم ينفع الفئات الفقيرة في شيء. كما أن انتشار البطالة المستقرة وتزايد الفقر بين شعوب الدول المانحة يدعم دعوى أن الأفضل مساعدة الفقراء في الداخل قبل فقراء الخارج. ولكن الأهم من ذلك هو سلوك الشركات الكوكبية. فقد كان من المعروف أن الجزء الأكبر من المعونات يعود لشركات الدول المانحة. والآن في إطار تراجع دور الدولة أو استغناء الرأسمالية الكوكبية عن وساطة الحكومات تفضل تلك الشركات التعامل المباشر مع مجتمعاتنا من حكومة إلى

قطاع عام إلى قطاع خاص لأنها لا تحتاج إلى مساندة دول المقر لتفتح لها الباب فأهل الجنوب يهرولون لطرق الباب من جهتهم. ومن هنا برز المفهوم الجديد المسمى الشراكة (Partnership) التي تهتم بتوفير أطر من العلاقات الدولية تيسر عمليات الكوكبة. ومن الإنصاف أن نذكر أن في المجتمعات الغنية أفراداً وجماعات يؤلمهم ما يرونه على شاشات التلفزيون من محن ومآس إنسانية. ولهذا يقول صناع القرار أنهم يشجعون «المساعدات الإنسانية» في حالات الكوارث الطبيعية والبشرية التي تحل ببلدان من العالم الثالث. وإن كان من الوارد أن حسن النية لا يمنع الفساد من أن ينجح بتوريد سلع غذائية أو أدوية انتهت صلاحيتها أو من تسليم أجزاء مهمة من المساعدة الإنسانية إلى مافيا محلية تتخفى وراء ادعاء سياسي أو مسمى اجتماعي. وعلى الجانب الآخر نقرأ ما يكتبه بعض أهل الغرب من أصحاب عقيدة السوق وأساسها الفلسفي الداروينى: إن من لا يستطيع تدبير طعامه بجهده لا يستحق أن يعيش. ويضيفون أن تقدم البشرية خلال آلاف السنين كان عبر اختفاء المجتمعات والحضارات الأضعف وبفضل غلبة أهل العزم والقدرة والإبداع. ويذهب بعضهم إلى حد القول إن مساعدة من يعجزون عن تدبير غذائهم تجعلهم عبئاً ثقيلاً يعطل تقدم القادرين على غزو كواكب مجاورة للأرض.

وهكذا نصل إلى بداية الاستغناء عن دول كثيرة ودفعها إلى الهامشية، فنهاية الحرب الباردة واستحالة الحرب بين الدول الصناعية المتقدمة أفقد كل بلدان العالم الأهمية الاستراتيجية المرتبطة باحتمالات الحرب. لقد أوصلت المواجهة بين الشرق والغرب خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية أهل الغرب وبصفة خاصة الولايات المتحدة إلى حد الحفاظ على أي نظام حاكم في العالم الثالث أياً كانت جرائمه ما دام يعلن عداءه للشيوعية ولا يحرص حتى على علاقة عادية مع الاتحاد السوفياتي، والمسارعة إلى تقديم مختلف أشكال العون لأي قطر له صلات جيدة مع الاتحاد السوفياتي يريد حكامه أن يستفيدوا من سخاء الغرب. وبذلك بدا سطح الأرض كرقعة الشطرنج لا يكاد مربع فيها يخلو من نفوذ أحد القطبين حتى يسارع الآخر إلى الحلول محله قدر الطاقة ووفقاً للخيارات العسكرية قبل الإيديولوجية. أما الآن فالسائد هو أيديولوجية السوق وبالتالي حساب الأرباح والخسائر لكل تحرك سياسي أو التزام عسكري. وأبواب العالم الثالث كلها مفتوحة ودوله مرحبة بالوجود الاقتصادي الغربي دون أدنى حاجة لوجود عسكري مكلف. كذلك فقدت المواد الأولية التي تنتجها أقطار الجنوب ما كان لها من دور حاسم أيام بناء الإمبراطوريات الكبرى. فنصيب المادة الأولية اليوم في ثمن أي سلعة لا يزيد على ١٠ بالمئة. وتتجه جميع أسعار السلع الأولية اتجاهاً طويل المدى أو قرنياً (Secular) كما يقال نحو الهبوط عبر تذبذبها في الأسواق في الأجل القصير. كما أن التكنولوجيا الحديثة نجحت بتخليق مواد جديدة تتفوق في مزايا أساسية عن المواد الأولية، كما أنها تتسم في جميع المجالات بالتدني بمكون الطاقة والمادة الأولية في قيمة السلعة أو الخدمة[١٩] وعلى العرب جميعاً أن يتأملوا واقع أننا في السبعينيات (مع حرب

(١٩) وهذا نتيجة لسياسة في البحث التكنولوجي تهدف إلى إبداع: Energy and Material Saving Technologies. ويؤكد هذا الاتجاه الوعي البيئي الذي يطالب بالتكنولوجيا غير الملوثة للبيئة (Clean Technologies).

١٩٧٣) كنا نهدد بحظر تصدير البترول لمن يعادينا وأن الأوبك تمكنت من مضاعفة سعر البترول عدة مرات خلال فترة لا تزيد على سبع سنوات. أما في التسعينيات فالغرب يعاقبنا بحظر استيراد النفط من بعض أقطارنا، وعندئذ ندرك كيف أصبح «الذهب الأسود» سلاحاً فاسداً كتلك التي زوّد بها فاروق جيش مصر في حرب ١٩٤٨. وعلينا أيضاً أن ندرك حقائق الأمور، فالارتفاع الحالي في أسعار البترول ثمرة مضاربات لأن العلاقة بين العرض العالمي والطلب العالمي لم تتغير إلى حد يفسره. وإذا أخذنا في الاعتبار معدل معقول للتضخم نجد أن قيمة ٣٠ دولاراً الآن لا تزيد على ١٠ من دولارات ١٩٧٣، ويجب ألا تغشنا الأرقام التي تزفها وسائل الإعلام عن زيادة في الأسعار[٢٠]. وفي مجال حركة رؤوس الأموال لم ننتظر استقرار البنوك والشركات الأجنبية في بلادنا بل سارعنا إلى الاستثمار في الغرب [٢١]. ولا أتحدث هنا عن دول النفط لأن ظاهرة الاستثمار في الخارج واضحة في كل أقطار العرب وفي أفقرها. وأعرف أن استثمارات المصريين في الغرب أكبر من استثمارات أهل الغرب في مصر، وأحسب أن أكثر من قطر عربي في الوضع نفسه أو قريب منه. ولا حاجة في الغرب لعمالة من العالم الثالث والدليل الواضح هنا هو «حائط الصين العظيم» الذي يبنيه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضد الهجرة من الجنوب إلى الشمال. ولكنه يلتقط من عندنا أصحاب الكفاءات العالية (في الجامعات الأمريكية والكندية بصفة خاصة) أو الخبرات الرفيعة المنتقاة (الشركات المتعدية الجنسية)، وبالطبع من يملكون ثروة في البلد الذي يهاجرون إليه.

وبقدر هذا الاستغناء المتزايد، ذبل اهتمام الدول الغربية بمساندة نظم الحكم في العالم الثالث التي تمكنت بمساندة المال والسلاح الغربيين من أن تسوم شعوبها عذاب الفقر والجهل والذل والمهانة ورتعت في موارد البلاد الطبيعية والمعونات الأجنبية والدولية وأموال الفساد والنهب فكون أفرادها ثروات خرافية. وكان اختفاء السند الأجنبي الفاعل إيذاناً بانهيار «الدولة ذات السيادة» وليس حلول حكم عادل محل حكم ظالم. وكان من الطبيعي إزاء انهيار الدولة الفاسدة الظالمة أن يرتد الناس من الوطنية إلى القبلية وأن تكتسب المنازعات طابع العنف وتنتشر الحروب الأهلية وحروب الحدود. وليس هذا الحديث توقعاً لمستقبل نخشاه، ولكنه حاضر نعيشه. فأين الدولة في الصومال ورواندا

---

(٢٠) بدأ الدولار يفقد من قوته الشرائية ومن سعر صرفه في مواجهة العملات الأخرى في عام ١٩٦٩ حين خفضت الحكومة الأمريكية محتواه من الذهب، وفي عام ١٩٧١ فصلت الولايات المتحدة الدولار عن الذهب تماماً وأرغمت العالم كله على استبعاد الذهب من العملات جميعاً، وأصبحت كلها عائمة. وانتهى بذلك الدور الوحيد الذي أنشئ من أجله صندوق النقد الدولي وهو تثبيت أسعار صرف العملات بين الدول الأعضاء. وثمة اتجاه قرني لهبوط القوة الشرائية لكل العملات لأسباب بنيوية في الرأسمالية العالمية المعاصرة. انظر في ذلك:
Ismail Sabry Abdalla: *Monnaie et structure économique* (Paris: 1951), et «The Inadequacy and Loss of Legitimacy of the IMF Pub,» *Development Dialogue*, vol. 2 (1980).

(٢١) يتعمد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تجاهل تدفق رؤوس الأموال من الجنوب إلى الشمال. ويضع في ميزان المدفوعات بدلاً من ذلك «السهو والخطأ» وكثيراً ما يتجاوز هذا السهو والخطأ ١٠ بالمئة من إجمالي المدفوعات الخارجية. وفي دراسة أعدتها للجنة الجنوب كانت استثمارات الجنوب في الشمال بما فيها دول النفط قد بلغت ٨٥٠ ملياراً، وكان هذا الرقم قريباً من رقم إجمالي ديون العالم الثالث في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي.

وبوروندي والكونغو (زائير سابقاً) وسيراليون وليبيريا وأفغانستان؟ ولماذا نذهب بعيداً، ألم تستمر الحرب الأهلية في لبنان ١٥ عاماً اختفت فيها سلطة الدولة ويعد الكثيرون نهايتها وعودة الدولة إلى الوجود نوعاً من المعجزات؟ ومن يملك التنبؤ بنهاية قريبة للحرب الأهلية في السودان دون أن يتجزأ إلى عدة دول، أو عدم تجدد الحرب الأهلية في اليمن؟ ولا أريد قول المزيد في هذا الباب حتى لا أنكأ جروحاً ما زالت دامية. ولكن الأحداث ـ لأسفي الشديد ـ أثبتت صحة ما قلته عند حرب الخليج الثانية من أن عدم توجه العرب نحو التكامل والوحدة ينذر بمزيد من التفتت والتجزئة والصراعات العربية ـ العربية والنزاعات الداخلية المسلحة.

رابعاً: ما العمل؟

لا بد لمقاومة الآثار السلبية للكوكبة على العالم الثالث وتفادي التهميش من التصميم الذي لا يلين على بناء القوة الذاتية الشاملة والجهد المثابر الذي لا يعرف الكلل. وفي زمن الكوكبة من لا يحرز التقدم المطرد لا يظل في مكانه بل يتراجع ويتفكك ويهمش. فسلطة الكوكبة التي تمليها أساساً منظمة التجارة العالمية قد دمرت أساليب الحماية التقليدية. فالرسوم الجمركية تخفض إلى مستوى ضريبة تحتاجها الخزانة ولا يجوز أن تكون وسيلة لرفع سعر السلع المستوردة مقارنة بأسعار الإنتاج المحلي. والهدف المعلن في ضوء مبدأ تعميم شرط الدولة الأولى بالرعاية، والترخيص للدولة المستوردة بفرض ضريبة إضافية على المنتج المستورد تعادل قيمة ما يحصل عليه من دعم في بلده. فحرية التجارة الدولية تقتضي تخفيض كل الجمارك في كل الأقطار إلى مثلاً ٥ بالمئة من السعر، وهذا مطبق بالفعل على السلع الصناعية بين الدول الصناعية المتقدمة. كذلك تحظر الاتفاقيات الموقعة أي تمييز في الشراء من الإنتاج المحلي حتى ولو كان المشتري الحكومة. وهي من ناحية أخرى تفرض المعاملة الواحدة للمنتج المحلي والأجنبي الذي ينشط على أرضها. وهذا قليل مما يحكم المعاملات الدولية أكثر فأكثر. وخطر التهميش وقع بالفعل على عدد ليس بالقليل من دول الجنوب. وثمة عدد أكبر منها يقف على حافة الاقتصاد الكوكبي. وهو وضع يشابه ما يسميه الاقتصاد الأكاديمي المنتج الحدي وهو الذي يبيع بسعر التكلفة دون ربح أو خسارة. وهو محكوم عليه بالإفلاس إذا انخفض سعر السوق. وأقطارنا العربية في أحسن الأحوال في وضع هذا المنتج الحدي المهدد في كل لحظة بالسقوط في هوة التهميش. ولكل ذلك وغيره نحتاج إلى العمل الجاد والمضني في استراتيجية تنمية مستندة إلى الاعتماد على النفس موجهة نحو الارتفاع المستمر بمستوى معيشة كل المواطنين المادي والمعرفي والثقافي بمشاركة فعّالة منهم وفي إطار ديمقراطي يوفر لكل فرد الحرية بكافة صورها. والاعتماد على النفس هو الطريق إلى التنمية المستقلة والتقدم المطرد. وهو مطلوب كثقافة عامة تحكم القرارات والسلوكيات ابتداء من الفرد إلى حياة المجتمع بكل مكوناته المؤسسية والعارضة.

١ ـ التنمية المستقلة على مستوى القطر

كما سبق أن أكدنا ليس للتنمية المستقلة نموذج معد سلفاً ومجرباً. ومن ثم فكل مجتمع في عالمنا الثالث مطالب بأن يحدد معالم طريقه. وكل ما يجوز أن يكتب في هذا

يقتصر على المحركات الأساسية لديناميكية التنمية المستقلة لأنها عناصر القوة الذاتية التي لا بد منها لمواجهة زحف الكوكبة. ولنضع نصب أعيننا أن حكوماتنا ستتعامل أكثر فأكثر مع شركات كوكبية تتجاوز النظرة السياسية لهذه الحكومة أو تلك، وتهتم أساساً بواقع التنمية عندنا وليس بخطبنا وشعاراتنا ولا حتى معاهداتنا. فالواقع كثيراً ما يتباين مع الأقوال. وتلك أهم المحركات في تقديرنا.

أ ـ القدرة العلمية والتكنولوجية

لم نكف نحن العرب عن ترديد مقولة «عصر العلم والتكنولوجيا» الذي يجب أن ندخله طيلة العقود الثلاثة الماضية. ومع ذلك لا أعتقد أن أوضاعنا قد تحسنت كثيراً عن الصورة التي قدمتها دراسة أنطوان زحلان في أواسط السبعينيات، في حين تقدم غيرنا في العالم الثالث في نواحٍ كثيرة. ونكتفي هنا بالإشارة إلى جانبين مهمين في هذا الشأن: **أولهما** أن الإنتاج الحديث للسلع والخدمات لا مكان فيه لعامل غير مؤهل علمياً. وما لا نمتلكه من المعارف والمهارات ننجح أحياناً بشرائه بثمن باهظ أبرز أمثلته أجور العمالة الأجنبية من ناحية وحقوق الملكية الفكرية من ناحية أخرى. وليس لنقل بعض التقنيات الجديدة في مواقع محدودة مفعول مضاعف ينشر بذاته المعرفة التقنية في جنبات المجتمع. كما أن اقتناء الأدوات الحديثة لا يأتي معه بالقدرة على الاستفادة منها إلى أبعد حد. وأكرر المثل الذي يقلقني شخصياً هو عدد أجهزة الحاسوب التي انتشرت في مكاتب وبيوت كثيرة في مصر والتي أعتقد أننا لا نستخدم من طاقاتها الكاملة إلا في حدود ١٠ بالمئة. وما زالت الصناعة البرمجيات (Software) في الوطن العربي تحبو خطواتها الأولى، في حين أن الهند مثلاً ثاني مصدر للبرمجيات في العالم بعد الولايات المتحدة. فالآلة الأكثر تقدماً لا تعطي كل قدرتها إلا إذا تعامل معها أفراد مؤهلون يتقنون التكنولوجيا المستعملة فيها ولديهم طلب اجتماعي يقتضي استخدامها. وإذا كان كلينتون في خطاب افتتاح مدة رئاسته الثانية قد نادى بإتاحة التعليم العالي للجميع، فإنه لم يكن يصدر عن شعور عميق بالتضامن مع الفقراء أو اقتناع حميم بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وإنما دفعه إلى هذا ما تتطلبه الشركات الأمريكية من عمالة حاصلة على هذه المستوى من التأهيل. فإذا أردنا أن ننافس المتقدمين وأن نحسن موقعنا على نحو ملموس ومتزايد في اقتصاد العالم فلا سبيل لذلك إلا بالتعليم والتأهيل والتدريب وإعادة التأهيل وتكرار التدريب وبث التطلع إلى المزيد من المعرفة لدى أجيالنا الشابة وإعلاء قيمة الإتقان في العمل. والأمر الثاني هو بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية قادرة على تطويع المستورد من التقنيات وتحديث ما هو قديم عندنا وإبداع حلول تكنولوجية جديدة. وفي حدود دراستي للأوضاع في مصر وجدت أن المشكلة الأساسية هي ندرة الطلب الاجتماعي على منتجات البحث العلمي والتكنولوجي. لقد أنشأت مصر ـ ولا سيما بعد ثورة ١٩٥٢ ـ عشرات من مراكز البحث العلمي والتكنولوجي المتخصصة بالإضافة لما أنشأته من جامعات. وتضم هذه الوحدات العلمية الألوف المؤلفة من حملة الدكتوراه، ولكنها تبقى طاقة عاطلة يعلوها صدأ القدم والإهمال. فما دام أصحاب القرار في الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص لا يدركون تماماً أهمية البحث العلمي والتكنولوجي المحلي وضرورة تنشيطه والارتفاع بمستواه والاستفادة من منتجاته

ويعنون بشراء «الجاهز» من الخارج لن تتكون عندنا القاعدة المنشودة. وللدولة دور أساسي في بناء تلك القاعدة. فعليها يقع عبء تمويل البحث العلمي في مجالات الرياضيات والعلوم الطبيعية وعلوم الحياة التي توفر البنية الأساسية لكل بحث تطبيقي وتكنولوجي. ومن جهة أخرى لا بد من أن يشارك قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص في تمويل البحث التكنولوجي وبخاصة في مرحلة التعرف على التكنولوجيات المستوردة وتطويعها للظروف المحلية وتحسينها، وثانياً في تبني مشروعات البحث والتطوير. وعلينا أن نعرف بالدقة التكلفة السنوية لاستيراد التكنولوجيا حتى ندرك بضرورة «الإحلال محل الواردات» كما كان يقال، أو على الأقل الطموح لإنتاج خدمات تقنية يمكن تصديرها. ونجد في البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ميزان مدفوعات التكنولوجيا يبين ما دفعته كل دولة ثمناً لتقنيات وما قبضته ثمناً لبيع تقنيات، ويظهر الميزان الصافي الذي يكون إيجابياً (الولايات المتحدة واليابان والصغيرة بلجيكا) أو سلبياً (فرنسا وإيطاليا).

ب ـ حجم السوق الحالية أو الاحتمالية

من نافلة القول أن الشركة الرأسمالية تسعى دائماً إلى أسواق متنامية لتصريف ما تقدمه من سلع أو خدمات. ويسعدها انسياب منتجاتها بين عشرات الملايين وعبر مساحات شاسعة دون إجراءات تصدير أو استيراد أو مرور بالجمارك أو ضرورة جواز سفر عليه تأشيره دخول... الخ. ومن هنا يأتي إهمالها الكامل للأقطار الصغيرة الفقيرة التي تشهد الانقلابات العسكرية أو أعمال عنف سياسية أو حرب أهلية. وهذا الإهمال قد انعكس في حرص الرأي العام الأمريكي على رفض أن يموت جنود أمريكيون في معارك من أجل فض قتال في أفغانستان أو محاولة إقامة دولة في الصومال، حتى مأساة البوسنة (وهي بلد أوروبي) تدخلت الولايات المتحدة في إطار حلف الأطلسي وبأسلوب يضمن حياة جنودها إلى أقصى حد ممكن. وعلى العكس مارست الشركات الكوكبية كل صنوف الضغط لدعم العلاقات التجارية مع الصين على رغم كل ما قيل عن عدم احترام حكومتها لحقوق الإنسان، وعلى رغم انفراد الحزب الشيوعي بالسلطة فيها، هذا مع العلم بأن الصين لا تقدم أي إعفاءات ضريبية للمستثمرين. وكمؤشر جزئي على أهمية حجم السوق نذكر بأن الهند في السنوات الأربع الأخيرة تلقت أكبر حجم من الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان العالم الثالث. وفي تفسير هذا الإقبال الكبير نجد حقيقة ذكرها رئيس وزراء الهند عند لقائه بمثقفين مصريين أثناء زيارته لمصر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ من أن ثلث الهنود تجاوزوا خط الفقر وانضموا إلى طبقة وسطى، أي حوالى ٣٠٠ مليون لهم تطلعاتهم الاستهلاكية المشروعة ويمكنهم دخلهم من شراء ما يرضونه. ولما كانت تعاملات الشركات الكوكبية محكومة بما يسمى «التخطيط الاستراتيجي» وهو دراسة لاحتمالات المستقبل في مجالات نشاط الشركة في المدى المتوسط، كان من الطبيعي أن تأخذ في الحسبان إمكان تحول فئات جديدة من الناس إلى طبقة وسطى في السنوات الخمس القادمة مثلاً، وهو ما أسميه السوق الاحتمالية.

ج ـ معدلات نمو اقتصادي عالية ومطردة

وبديهي أن تحول السوق الاحتمالية إلى سوق فعلية يتوقف قبل أي شيء على الزيادة في الدخل القومي واتساع قاعدة من يستفيدون من تلك الزيادة. ولا يعني في هذا المقام ضرورة تحقيق معدلات نمو استثنائية تقترب أو تتجاوز ١٠ بالمئة سنوياً، بل يكفي معدل ثلاثة أضعاف معدل زيادة السكان السنوية، أي حوالى ٦ بالمئة. وذلك لأن الأهم هو اطراد النمو عبر عشر أو خمس عشرة أو عشرين سنة، والارتفاع الكبير يمكن أن يكون استثناء ولفترة محدودة. كما يمكن إذا كان الارتفاع بسبب حدث معين (كشف بترولي مثلاً) أن يليه انخفاض حاد. وعلى العكس من ذلك يعني اطراد معدل نمو مرتفع أن الاقتصاد القومي يسير بخطى ثابتة وبطريقة مأمونة يمكن أن تكون أساساً يعتمد عليه الأطراف الخارجية في تخطيطهم الاستراتيجي. ونعود إلى حالة الهند لاختبار صحة ما نقول. لقد كان متوسط معدل النمو الاقتصادي ٥,٨ بالمئة خلال السنوات العشر ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠، وفي النصف الأول من التسعينيات الذي شهد تراجعاً عاماً في معدلات النمو وبخاصة في جنوب شرقي آسيا كان متوسط معدل النمو السنوي ٤,٦ بالمئة. ونجد وراء هذا الأداء زيادة معدل الادخار المحلي (في هذا البلد الفقير) فقد ارتفع من ١٧ بالمئة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٢ بالمئة في عام ١٩٩٥. كذلك ارتفع معدل الاستثمار المحلي من ٢١ بالمئة إلى ٢٤ بالمئة. وفي مجال توسيع السوق المحلية يلعب نمط توزيع الدخل القومي دوراً أساسياً. فتركز الدخل في يد العشر الأكثر دخلاً يخلق طلباً على السلع الترفيهية ولكنه طلب محدود بقلة عدد الأغنياء في حين يقف الفقراء وراء أسوار السوق لأنهم محرومون من القوة الشرائية اللازمة لدخولها. وكلما كان التوزيع أكثر عدلاً اتسعت السوق أساساً باتساع قاعدة الطبقات الوسطى. ومن ثم تكون عدالة التوزيع عامل قوة اقتصادية في التفاوض وليس مجرد إرضاء الرغبة المشروعة في توفير قدر من العدل الاجتماعي، ناهيك عن التخفيف المستمر لوطأة الفقر الذي يدعو إليه البنك الدولي.

د ـ الاستقرار السياسي

ولا يعني هذا التعبير تجميد الأوضاع القائمة والحفاظ على بقائها لأن هذا هدف مستحيل في المدى الطويل، ويمكن أن يكون في الأجل المتوسط سبباً لقلاقل اجتماعية وهزات سياسة وأعمال عنف وتدمير. وإنما يتحقق الاستقرار بوجود آليات سلمية لتداول السلطة بين قوى سياسية (وليس مجرد أشخاص) نشيطة في المجتمع. وهذا لا يتصور إلا ملاصقاً للتعددية السياسية وحرية العمل السياسي وتكوين الأحزاب وحرية حركتها، ولا تزدهر التعددية ولا يتحقق التداول السلمي للسلطة إلا بالانتخابات المباشرة بين مرشحين متعددين يصدق عليها وصف النظافة والنزاهة كما يقول رجال القانون وكذلك الإعلام الغربي. ومثل هذا التغيير من طبيعة الأمور فلا شيء في الكون يبقى على حاله، ولكل مجتمع تناقضاته الداخلية وبه مصالح متعارضة ووجهات نظر بل فلسفات متنوعة. وميزة الديمقراطية هي أنها تنظم قواعد الصراع الاجتماعي وتفتح باب انتقال السلطة من حزب (أو أحزاب مؤتلفة) إلى حزب آخر (أو مجموعة أخرى من الأحزاب). ولكل حزب سياسته المعلنة وبرامجه التي يروج لها بحيث لا يفاجأ المجتمع بحكام لا

يعرف عنهم شيئاً كثيراً يطبقون سياسات لم تكن منتظرة. وكان نمو الديمقراطية الغربية أو الحكم الديمقراطي الذي تحقق أساساً بسبب نضال الجماهير ودفاعها عن حقوقها المشروعة واقتحام ممثليها مواقع صنع القرار، فرصة للرأسمالية للبقاء بقبول تداول السلطة في إطار مجتمع رأسمالي دون تهديد حالّ بالإطاحة بالرأسمالية كطبقة حاكمة. ومن ثم ظهرت الدعوة إلى المشاركة الشعبية المباشرة في صنع القرار لتحقيق جدية التعددية وتفادي محترفي السياسة الراغبين في الحصول دائماً على أغلبية تأتمر في النهاية بأمر الرأسمالية. والمشاركة تعني دخول الجماهير نفسها في عملية صنع القرار ولا تتركها لنوابها وحدهم. ومن وسائل هذه المشاركة تمتع الحكم المحلي القائم على الانتخاب الحر والمسؤولية أمام ناخبيه بسلطات حقيقية تنتزع من جهاز الدولة المركزي. ومن أشكاله أيضاً مشاركة العاملين في إدارة الشركات في القطاع الخاص (وهذا مطبق في ألمانيا منذ الستينيات) ومشاركة المنتفعين في إدارة الخدمات: المدارس، المستشفيات... الخ. وفي تقديري أن انتقال المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية يكون بالطرق السلمية، أي حين تقتنع أغلبية المواطنين الواضحة (وليس المطلقة فقط) بعناصر نمط الإنتاج الاشتراكي المحدد النابع أصلاً منها والمطروح عليها. ولا يجوز أن يكون الانفراد بالسلطة السياسية وحرمان المجتمع من تداولها السلمي ثمناً للحصول على العدالة الاجتماعية. فأنبل ما في الاشتراكية هو النزعة الإنسانية العميقة التي تدفع إلى النضال من أجل أن يتحرر المواطن من القهر السياسي والظلم الاجتماعي معاً.

الفضيلة في مجتمع فقير قيمة اقتصادية وليست قيمة أخلاقية فقط.

وقد تنبه المفكرون ونحن نقترب من نهاية القرن العشرين إلى انتشار ظاهرة الفساد المرتبط بالحكم والسياسيين على نطاق لم يكن معروفاً من قبل، وتوفر الديمقراطية إلى حد كبير وسائل الكشف عن الفساد ومحاكمة الفاسدين. وأعتقد أن حجم الفساد السياسي في الدول الديمقراطية الغنية مرتبط بتراجع دور الدولة وهيبة كبار المسؤولين فيها أمام ما تملكه الشركات الكوكبية من نفوذ وسلطان وأموال تتزايد باستمرار. وفي ظل الكوكبة أصبحت مراكز القيادات في الشركات الكبرى أهم في نظر الكثيرين من مناصب الوزارة، وأصبحت مناصب الدولة وسيلة للإثراء حتى لو أدى الحصول على الأموال إلى فقدان المنصب السياسي. ولكن أثر الفساد في أقطار العالم الثالث أعظم بكثير؛ فهو فساد مصحوب بجهل وانعدام كفاءة يعود بأضرار بالغة على جهود التنمية. فالمسؤول السياسي الذي يقبل رشوة من شركة يتعاقد معها يقبل أن تدفع بلده ثمناً أعلى من المتاح في الأسواق أو تقبل سلعاً أو خدمات من مستوى أدنى بكثير من المتاح. وقد كتبت قبل ١٥ عاماً «إن الفضيلة في مجتمع فقير قيمة اقتصادية وليس قيمة أخلاقية فقط» وأكرر أن مجتمعاً لا يميز بين الحلال والحرام أياً كان مقياس ذلك يسير بالضرورة إلى الهاوية. وعلى أية حال فإن أحدث صيحة ظهرت بعد أن فجر الرئيس الحالي للبنك الدولي خطر الفساد رافعاً شعار «الحكم الجيد» وهذه ترجمة غير

دقيقة للمصطلح الانكليزي (Good Governance).

٢ ـ الاعتماد الجماعي على النفس

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين نشأة عدد كبير من التجمعات الإقليمية تفاوتت من حيث الفشل والنجاح كما اختلفت من حيث الترابط الداخلي والتأثير الفعلي في اقتصادات الأعضاء. وكما هي العادة اهتم الإعلام وأهل الحل والعقد في أقطارنا العربية بما يجري في الغرب، أي التجمع الأوروبي الذي بدأ بسوق مشتركة في عام ١٩٥٨ ووصل إلى اتحاد في عام ١٩٩٢. وبدأ بستة أعضاء ووصل إلى ١٥ وثلاث دول مرشحة وراءها صف في انتظار الإذن بالترشيح. وحاول القادة العرب فور نشأة السوق الأوروبية المشتركة أن يحاكوها فقرروا فوراً التوقيع على معاهدة في مفاوضات أدت إلى اتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة، كما أنشئ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ليسهر على تنفيذها. وانتهى القرن العشرون دون أي تجسيد لهذه «النوايا الطيبة» وسمعنا في الثمانينيات عن تجمع الآسيان لدول جنوب شرقي آسيا، واقترن ذلك بالحديث عن النمور الآسيوية التي كانت أهم أعضائه. فلما أشرفت النمور على الغرق في عام ١٩٩٧ اختفى الحديث عن تجمعها. وبالتالي لا أعرف بالعربية كتاباً لدراسة مقارنة بين تلك التشكيلات الإقليمية إلا الكتاب المؤصّل والجامع الذي ظهر في نهاية ٢٠٠٠[٢٢]. وما نود أن نبرزه في هذا الشأن هو تكاثر محاولات التكامل الإقليمي جنباً إلى جنب مع استشراء الكوكبة، وأن الجديد في هذا المسعى هو التخلي عن صبغة التكتل المغلق إلى صبغة التكامل المفتوح (Open Integration). وربما كان هذا التغير نتيجة لأحكام الغات ١٩٩٤. ففي هذه المعاهدة تقوم على تعميم شرط الدولة الأولى بالرعاية بين كل أعضاء منظمة التجارة العالمية. أي بعبارة أبسط إذا منحت دولة ما لدولة أخرى ميزة معينة في التعامل الاقتصادي لا بد من أن تستفيد منها كل الدول الأعضاء في المنظمة. ولكن المعاهدة (تحت ضغط أوروبا بالذات) أقرت استثناء من القاعدة وهو أن المزايا المتبادلة بين دول في مرحلة إقامة تكامل اقتصادي حقيقي (له شروطه في وثائق المنظمة) لا تخضع لقاعدة التعميم، وفي مقابل ذلك تلتزم مع الدول الأخرى بكل شروط حرية التجارة مع بقية أعضاء المنظمة، أي أن التكتل لا يضع أي قيود على التعامل مع بقية أعضاء المنظمة. وخير مثال لتكامل مفتوح حديث النشأة ويحترم قواعد الغات هو «ميركوسور» (Mercosur) الذي يضم البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وباراغواي، وطلبت تشيلي مؤخراً الانضمام إليه. كما تطور تجمع الآسيان في الاتجاه نفسه بعد أن عزز صفوفه بانضمام فييتنام وميانمار.

وقد حلل حازم الببلاوي ظاهرة الأقلمة هذه وطور بشأنها فكرة أن تكون الكوكبة مستندة إلى تجمعات إقليمية مما يعد سنداً للشعوب القليلة السكان والصغيرة المساحة في إطار «النظام العالمي الجديد»[٢٣]. وهذا الدور الذي اقترحه يدخل في تحليلي دائرة مقاومة

---

(٢٢) محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠).

(٢٣) Hazem Beblawi, «The Arab Mashrek or the ESCWA Region».

التهميش الذي يهدد هذه الأقطار. وبنظره الثاقب يرى أن التكامل الإقليمي لا ينجح إذا كان اقتصادياً فحسب، ونجاحه يقترن بتوجهات وإجراءات سياسية واجتماعية تعطي للشعوب مكانها الواجب لتحقيق وتطوير الجانب الاقتصادي والفوز بنصيب عادل من ثمراته.

ولا يمكن أن تنتهي هذه الورقة دون وقفة أمام الأوضاع العربية. فالوطن العربي يعيش تناقضاً رهيباً. فهو من الناحية الأولى استثناء من القاعدة الجغرافية التي تجمع أمماً مختلفة في محاولة تكامل، لأننا أمة واحدة بلغة واحدة وقيم مشتركة وثقافة تتنوع في إطار شامل[٢٤]. وهو من الناحية الأخرى أكثر الأقاليم تخلفاً من حيث التكامل الاقتصادي. وليس هنا مجال التفصيل في ضرورة ووسائل تحقيق هذا التكامل ـ حل التناقض ـ الذي يتطلبه المستقبل وليس مجرد الحنين إلى الماضي. ونكتفي بتأكيد أن نجاح هذا المسعى الحيوي يقتضي أن يكون مفهوم التنمية المستقلة مقراً ومتبعاً في الدول الأعضاء وفي الكيان التكاملي. لن يقوم ويستقر هذا التكتل إلا على أساس من الاعتماد القطري على النفس والاعتماد الجماعي على النفس[٢٥]. فحقيقة الأمر أن هدفنا يجب أن يكون التنمية التكاملية (أو التكامل الإنمائي) والتنمية تكون مستقلة أو لا تكون تنمية حقة غير شوهاء □

(٢٤) انظر: شكري عياد [وآخرون]، **الأدب العربي: تعبيره عن الوحدة والتنوع: بحوث تمهيدية**، إشراف عبد المنعم تليمة، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الفنون والآداب كعناصر وحدة وتنوع في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٢٥) انظر: اسماعيل صبري عبد الله، **وحدة الأمة العربية: المصير والمسيرة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٥).